فرح

العدد 105 كانون الاول 2025

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- بيان الرابطة بمناسبة ذكرى ولادة المعلم كمال جنبلاط
- رسالة الرابطة الى فخامة رئيس الجمهورية

- ملح الارض: تحت شعار: "طوبى لصانعي السلام": استقبل اللبنانيون بابا السلام على أمل الرجاء بالخلاص. فهل يتحقق الحلم؟
- مع الاحداث: الظاهرة الترمبية أصبحت استراتيجية رسمية: فما الجديد الذي ترسمه للتطورات في العالم؟ - سعيد الغز
- مقال سياسي: د. ناصيف حتي: استراتيجية الأمن القومي الأميركي الجديدة – 2025/12/16
- مقال اقتصادي: السيارة الكهربائية... مراحل التطوير – د. وليد خدوري

دراسات وتحليلات:
- بين القوانين والإعلانات والأخلاق - رضوان السيد – جريدة الشرق الاوسط
- أين مسؤوليّة الدّولة من المودعين؟ - د. غسان العيّاش – موقع اساس ميديا - 2025-12-26
- أخطأنا فهم الدولة فبدأ التيه العربي - محمد الرميحي – جريدة الشرق الاوسط – 2025/11/29
- تحولات المقاومة في لبنان: لا حل إلا بالدولة - د. فريد الخازن – موقع اساس ميديا - 2025-12-03
- خلفيّات الرّهان الإيرانيّ في لبنان وتداعياته - خطار أبو دياب – موقع اساس ميديا - 2025-12-06

- نافذة على فكر كمال جنبلاط

- آراء ومواقف

- لبنان دولة مدنية علمانية تحترم مبادئ الأديان

- الصنمية التي تحاول أن لا تموت

- من اقواله:
- طريق التسامح في لبنان
- أخصام الداخل أخصام قضيتهم ووطنهم

- مطالب ومشاريع إصلاحية: أما آن للمسؤولين أن يباشروا الإصلاح الحقيقي في الدولة؟

- **علوم وتكنولوجيا: الذكاء الاصطناعي المستدام: حلم واعد أم ستدفع الطبيعة الثمن؟ - د. نجوى ازهار – جريدة النهار**

- **صحة: متحوّر جديد يثير المخاوف من موسم إنفلونزا قاسٍ – جريدة الجمهورية**

- **اخبار الرابطة**

- **من الصحافة اخترنا لكم:**

- **تغيير الحدود ومواعيد نتنياهو - غسان شربل – جريدة الشرق الاوسط – 2025/12/22**
- **تقارب إسرائيل مع اليونان وقبرص وتأثيره على الأمن الإقليمي والعربي - خالد أبو بكر – جريدة الشروق المصرية – 2025/12/23**
- **الصراع على غزة... بدائل متضاربة ويقين غائب - د. حسن أبو طالب – جريدة الشرق الاوسط – 2025/12/9**
- **واشنطن... تحدي هندسة التنازع الإقليمي - سام منسى – جريدة الشرق الاوسط – 2025/12/15**
- **الطبع الأميركي يغلب التطبع! - سليمان جودة – جريدة الشرق الاوسط – 2025/12/4**

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبيها

- **بيان الرابطة بمناسبة ذكرى ولادة المعلم كمال جنبلاط**

بيروت في 6 كانون الاول 2025

بمناسبة ذكرى ولادة المعلم في 6 كانون الأول 1917
رابطة أصدقاء كمال جنبلاط تعلن
كم نحن في لبنان اليوم بأمس الحاجة لأمثاله لإنقاذ الوطن

على ضوء ما وصلت إليه الأمور اليوم في لبنان من مخاطر وجودية تهدد الكيان والسيادة والاستقلال، وذلك نتيجة لما يتعرض له البلد من عدوان إسرائيلي متواصل ، رغم الاتفاقات المضمونة دوليا وضغوط وتدخلات خارجية إقليمية ودولية ذات أهداف متناقضة. تضع لبنان على فوهة بركان أرباب السياسة في لبنان يستمرون في المخاصمات والنزاعات التي تهدد وحدة اللبنانيين. وتضع المسؤولين في الحكم في مأزق دائم متفاقم عاجزين عن تحقيق ما تعهدوا به للإنقاذ والإصلاح وتستمر معاناة اللبنانيين ، فيتساءلون : ما أصعب العيش أن يجد اللبناني نفسه بعد مرور 82 عاما على نيل بلده الاستقلال ، أن وطنه أصبح مخطوفا فاقد السيادة وحرية القرار وعاجز عن إدارة شؤون مواطنيه.
نحن في رابطة أصدقاء كمال جنبلاط نعلن : كم من المفيد للمسؤولين عن السياسة والحكم في لبنان اليوم الاستماع إلى كمال جنبلاط يقول لهم:

"قبل أي شيء آخر يجب أن يكون لنا أرض ووطن قبل أن نتناكف حول تطبيق أي نظام على هذه الأرض وهذا الوطن . فالوطن الذي لا يحميه أبناؤه يباح استقلاله ويسهل استغلاله وتفرقة أبنائه وتجزئة أراضيه. ويفيد من مواقفه الوطنية والإنسانية ودعواته الإنقاذية ومشاريعه الإصلاحية الشاملة إذا كانوا حقا يريدون بناء دولة المواطنة على أساس التعددية والعدالة الإنسانية".

عباس خلف
رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- **رسالة الرابطة الى فخامة رئيس الجمهورية**

فخامة الرئيس أنتم أمل اللبنانيين للإنقاذ وبناء الدولة

رسالة رابطة أصدقاء كمال جنبلاط إلى العماد جوزيف عون

فخامة الرئيس ، خطاب قسمكم أعاد للبنانيين الأمل من جديد بالإنقاذ والإصلاح وبناء الدولة وتوجيهكم من الجنوب النازف للبنانيين بمناسبة ذكرى الاستقلال لمشروعكم المتكامل لإنقاذ لبنان من كل معاناته، شجعنا، نحن في رابطة أصدقاء كمال جنبلاط، الذين واكبناه وتعلمنا منه الكثير، يطيب لنا اليوم بأن نخاطبكم ونشد على أيديكم ونعرض لكم بعض ما تمناه وطلب بتحقيقه ليصبح لبنان الدولة التي يستحقها الشعب اللبناني.

ففي الرابع من شهر تموز سنة 1959 كتب :

"إذا شاء هذا العهد أن ينجز في حقل الإصلاح الجوهري خطوة إيجابية تسجل له ، فما عليه إلا أن يلبي رغبة اللبنانيين المحرومين حتى الساعة من الحد الأدنى لمطالب الحياة الكريمة ، ويعمل لإلغاء الأوطان الطائفية من الأفكار والمشاريع الفئوية لنؤسس معاً وطناً ودولة مدنية نستطيع فعلا أن نقول عنها أنها وطننا ودولتنا بما لهذه الكلمات من معنى.

وبعد بضعة أشهر في 25 حزيران سنة 1960 نشرت له جريدة الأنباء مقالاً أعلن فيه ما يلي:

عندما تضيق بنا فسحة الأمل في هذا البلد الصغير بمساحته والكبير في دوره ورسالته وعندما يضيق بنا مجال التنفس فنكاد نختنق من انعزالية الطوائف والأحزاب المذهبية ، يلذّ لنا الاسترسال في منعطفات الخيال والحلم الواسع .

"نحلم بدولة مدنية للبنان لا وطن قومي مسيحي ولا وطن قومي إسلامي وطبعا لا دولة الحاكم بأمر الله بل دولة تلغي المفاهيم الفئوية الضيقة من النفوس ومن النصوص بجرأة حاكم صارم لا يأبه بأقوال الجهلاء وبنصائح بعض رجال الدين وبأراء بعض قادة المنظمات الطائفية بل بما يشير عليه ضميره وروح العدالة في نفسه. دولة تستمر في روح ثورية تدفع دوما بالتاريخ دفعا ثابتا موجها إلى التقدم والتطور، دولة مدنية تنهار أمامها آلهة القوى العنصرية ، دولة تتمرس بروح الشجاعة والفضيلة ، والتمرد والعزة والكرامة وبالحدب المحبّ المخلص على الفئات الشعبية أياً كان لونها ومذهبها ومكان سكنها ، دولة متحررة كليا من الطائفية السياسية والمحاصصة ، تحمي الثروات العامة وتحقق اللامركزية الإدارية الموسعة والتنمية

المتوازنة لكل المناطق ، دولة تضمن لمواطنيها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما حقوق العلم والعمل والسكن والاستشفاء وتحترم حق الرأي والفكر في وطن حر لشعب سعيد".

وفي 2025/1/11 رأت رابطة أصدقاء كمال جنبلاط في فخامتكم رجل الدولة القادر على تحويل حلم كمال جنبلاط والشعب اللبناني إلى حقيقة طال انتظارها فأصدرت البيان التالي:

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط تهنئ اللبنانيين بانتخاب العماد جوزيف عون رئيسا

للجمهورية

وبمناسبة ذكرى الاستقلال في 22 تشرين الثاني 2025 أصدرت الرابطة البيان التالي

وواكبت الرابطة بمتابعة دقيقة واعدة اطلالة فخامتكم المميزة من قلب الجنوب الجريح والمنكوب واعلانكم:

"نقف هنا على أرض الجنوب لنقول لمن يرفض الاعتراف بما حصل وبأن الزمان تغير وأن الظروف تبدّلت ، وأن لبنان تعب من اللا دولة وأن اللبنانيين كفروا من مشاريع الدويلات ، وأن العالم كاد أن يتعب منا ولم نعد قادرين على الاستمرار في ظل انعدام الدولة ".

في خطابكم المفصلي هذا فخامة الرئيس وضعتم إصبعكم على جرح لبنان النازف. وأعلنتم بجراءة طالما افتقدناها من الحكام الذين توالوا على السلطة في هذا الوطن فأوصلوه إلى ما يعاني منه اليوم من مآزق وآزمات مستعصية وقاتلة فرسمتم خارطة الطريق الواضحة والمتكاملة الكفيلة بإنقاذ لبنان من معاناته وإعادة بناء الدولة السيدة والقادرة بعد إنهاء العدوان الإسرائيلي المتواصل ، على إعادة الإعمار وتنفيذ مشاريع الإصلاح الشامل وإعادة اللحمة بين اللبنانيين ليلتفوا حول مشروع دولة واحدة موحدة تحت شعار علم واحد وجيش واحد وقانون واحد ورعاية حقيقية واحدة للجميع دون أي تمييز .

ندعو الجميع إلى الاعتراف أن الدولة اللبنانية المستباحة سيادتها اليوم تعاني من مأزق وجودي محاصرة من أطراف متنازعة في الداخل ، ومضغوط عليها من أطراف إقليمية ودولية متنافرة ، لا تستطيع التصدي للعدوان الإسرائيلي المتواصل على أرضها وشعبها ، ولا تستطيع الاستجابة للشروط المفروضة عليها من الخارج لتنعم بالراحة والسلام وعلى رأسها حصر السلاح بالقوى العسكرية الشرعية ، لبنان لم يعد قادرا على الاستمرار في ظل كابوس الحرب والتدمير والعقاب حالته مؤلمة وانقساماته عميقة ، لبنان مريض مصاب بنقص القرار ونقص المناعة عاجز عن التعافي بقدراته الذاتية وممنوع عليه الإفادة من العلاجات الدولية المطروحة عليه، فخامة الرئيس أنتم الأمل الوحيد الباقي لهذا الوطن ، فإلى الأمام في مواقفكم

المشرفة وعزمكم الصادق رغم المعوقات والمعرقلين لإنقاذ لبنان الوطن السيد المستقل ودولة المواطنة في ظل العدالة والمساواة والإنماء المتوازن.

عباس خلف

رئيس رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

- **ملح الارض: تحت شعار: "طوبى لصانعي السلام": استقبل اللبنانيون بابا السلام على أمل الرجاء بالخلاص. فهل يتحقق الحلم؟**

على أمل الرجاء بالخلاص والخروج من المعاناة، وبناء الدولة، واستعادة السيادة، ووقف العدوان الإسرائيلي، استقبل اللبنانيون، مجتمعين ، رغم المنازعات والاصطفافات التي باعدت بينهم، من أجل الإنقاذ والإصلاح،

في 2025/11/30، استقبل اللبنانيون قداسة البابا لاون الرابع عشر، تحت شعار بالغ الرمزية: «**طوبى لصانعي السلام**». وفي خطابه الأول للبنانيين المرحّبين به في القصر الجمهوري، استهلّ البابا كلمته بترداد هذا الشعار، ودعا اللبنانيين إلى جعل تحقيق السلام أولوية قصوى، قائلاً:
«أنا أفكّر معكم في معنى أن نكون اليوم صانعي سلام في ظروف بالغة التعقيد، مليئة بالصراعات والاضطرابات».

وفي اليوم الثاني، في وسط بيروت، احتضنت المدينة اللقاء المسكوني مع ممثلي الأديان، حيث أكّد المجتمعون توجيه رسالة ذات أبعاد روحية ووطنية، تدعو إلى **لقاء الحضارات بدل تصارعها**، وإلى أن المسيحية متأصّلة في هذا الشرق، وأن دور لبنان أن يكون رسالة وشهادة للحقيقة الدائمة، التي تكمن في أن المسيحيين والمسلمين، على اختلاف طوائفهم، قادرون على العيش معًا وبناء وطن يتّحد أبناؤه بالاحترام والحوار.

حوار لا تحرّكه مصالح سياسية أو اجتماعية، بل حقائق عميقة متجذّرة في الإيمان. فرغم المعاناة التي يواجهها اللبنانيون اليوم، يمكن إيجاد سبل وأسباب للرجاء، والتركيز على ما يوحّد الإنسانية المشتركة، والإيمان بإله المحبة والرحمة.

وفي زمن قد يبدو فيه العيش المشترك وكأنه حلم بعيد المنال، يقف لبنان، بشعبه الذي يحتضن ديانات وطوائف متنوّعة، شاهدًا على أن الخوف وانعدام الثقة والأحكام المسبقة ليست الكلمة الأخيرة، وأن الوحدة والمصالحة والسلام لا تزال أمورًا ممكنة وقابلة للتحقيق.

انتهت الزيارة الرسولية على أمل أن تكون قد أوصلت إلى اللبنانيين، حكّامًا وقيادات سياسية واجتماعية، رسالة السلام، والمطلوب منهم القيام به لتحويل حلم السلام إلى حقائق في لبنان المعذّب بعد طول انتظار، وقبل فوات الأوان.

فالآمال كبيرة، لكن العوائق كثيرة، والتجارب السابقة مريرة. الجميع يطالب باحترام العيش المشترك، وقبول الآخر، واحترام التعدّدية، لكن كثيرين يفعلون العكس، ويتصرّفون وفق المصالح الخاصة أو الفئوية والحزبية والطائفية، ويتبادلون المناكفات والنزاعات، فيعرقلون الجهود المبذولة لإعادة بناء الدولة السيدة التي تملك القرار، وحصرية السلاح، ورعاية شؤون المواطنين، وحماية الوطن من العدوان وانتهاك السيادة أيًّا كان مصدره.

في مطلع ستينيات القرن الماضي، حلم المعلّم كمال جنبلاط بدولة مدنية تقوم على المساواة والعدالة الإنسانية، تُلغي الطائفية السياسية من النفوس والنصوص، وتجمع اللبنانيين في إطار المواطنة لا المناكفة، والعيش المشترك لا التكاذب المشترك. هكذا رأى حلمه للبنان، اعتقادًا منه أن بذلك فقط نحافظ على الكيان وديمومة الوطن.

وأردف قائلاً:
«وعندما نفيق من هذا الحلم، نرى أن لبنان على عتبة كارثة، إذا لم يؤتِ إلى الحكم وإدارة شؤون الدولة برجال يستطيعون فعلًا التجرّد من الأنانية والمطامع، ليقوموا بالإصلاحات الجذرية التي تجعل من لبنان وطنًا لا دكانًا، ويعالجوا الأمور بقوة وإيمان وطني عميق، وبحكمة في آنٍ واحد».

وأخيرًا، يبقى السؤال:
هل ستحلّ البركة الرسولية البابوية على حكّام وقادة هذا البلد، فيلتقون، ولو لمرة واحدة، على كلمة سواء وقرار جامع واحد: إنقاذ لبنان من معاناته أولوية قصوى؟

إن الالتفاف حول مشروع إعادة بناء الدولة هو الشرط الأساسي والوحيد لتحقيق الإنقاذ والإصلاح والحماية والرعاية والسيادة.
فهل سيفعلون قبل فوات الأوان، كي لا يستمر لبنان ساحة للصراعات الإقليمية والدولية المتناقضة، فينهار الكيان، وعندها لا ينفع الندم، إذ يكون الجميع خاسرين ومهدَّدين وجوديًا؟

- **مع الاحداث: الظاهرة الترمبية أصبحت استراتيجية رسمية: فما الجديد الذي ترسمه للتطورات في العالم؟ ـ سعيد الغز**

الظاهرة الترمبية التي اجتاحت الولايات المتحدة في مطلع عام 2025 انطلقت من شعارات رفعها دونالد ترمب، ومن أبرزها: الأنا، أنا الأقوى، أنا الأكفأ، أنا الأقدر، أنا المنقذ الذي اختارتني العناية الإلهية لإعادة الولايات المتحدة لتكون الأقوى من جديد، ولإنقاذ العالم من أزماته وحروبه وتحقيق السلام. والويل لكل من يحاول معارضتي، لأن نار الجحيم ستنصبّ عليه.

ظهر ترمب على قناعة تامة بأنه لا يُهزم لأنه لا يخطئ، وأنه بالتالي فوق مستوى المحاسبة: يُحاسِب ولا يُحاسَب. ومع وصوله إلى البيت الأبيض، كثر الكلام عن السلام ومشاريع إنهاء الحروب الناشئة في مختلف مناطق العالم على يد "بطل السلام العالمي" دونالد ترمب.

لكن الأحداث توالت، وجاءت الوقائع مغايرة تمامًا: فلا الحروب توقفت، ولا السلام ساد، ولا جائزة نوبل للسلام وصلت إليه. فالحرب الروسية على أوكرانيا ما زالت مستعصية على الحل، رغم محاولات ترمب المتناقضة، مع استمرار أخطار تحوّلها إلى حرب أوروبية–روسية شاملة تلوح في الأفق.

أما في الشرق الأوسط، فلا تزال الحروب على مختلف الجبهات قائمة، إذ تواصل حكومة نتنياهو، الصديق الأقرب لترمب، شنّ حروب تدمير وإبادة واغتيال وتشريد وتجويع، من غزة إلى الضفة الغربية، إلى لبنان وسوريا واليمن، وصولًا إلى إيران، في خروج فاضح على خطة ترمب التي حملت شعار إنهاء الحروب وتحقيق السلام بين شعوب المنطقة، والموقّعة في مؤتمر شرم الشيخ.

أكثر ترمب من الوعود العرقوبية للزعماء العرب ولعدد من قادة العالم، حلفاء ومنافسين، فيما واصل نهجه القائم على الضغط والتهديد لإجبار الجميع على الرضوخ، وفرض الرسوم الجمركية، والتهويل لعقد صفقات تجارية تخدم مصالحه الشخصية أو المصالح الأمريكية.

بل أكثر من ذلك، أفصح عن طموحاته الإمبريالية في السيطرة والاحتلال والضم، مهددًا كندا والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا والدنمارك، إلى جانب مغازلة زعماء الخليج العربي لإبرام اتفاقيات تعاون وتبادل تجاري واستثمار تخدم مصالحه وتطلعاته، مع وعود غامضة بالحماية. كما سعى إلى استرضاء بوتين وشي جين بينغ لتقاسم النفوذ العالمي معهما، على حساب حلفاء بلاده التقليديين.

هذه الممارسات التي واصلتها إدارة ترمب طيلة هذه الفترة من العام، تحوّلت في الثالث من كانون الأول 2025 إلى **خطة استراتيجية رسمية للولايات المتحدة** لكيفية تعاطي هذه الإدارة مع العالم، تحت شعار: **اضغط، هدّد، اضرب، واعقد الصفقات.**

وقد قامت هذه الاستراتيجية على الأسس التالية:
1. **أمريكا أولًا**: والمقصود احتكار الولايات المتحدة السيطرة والنفوذ العالميين، تجديدًا لمبدأ مونرو قبل قرنين من الزمن.
2. **الولايات المتحدة هي الأعظم من جديد**، والأحق بإدارة شؤون العالم عسكريًا واقتصاديًا وتكنولوجيًا، وبالطبع سياسيًا.
3. **السياسة الخارجية** يجب أن تحمي المصالح الأمريكية، وتفرض السلام عبر التهديد بالقوة، مع السعي لمواجهة الصين، المنافس الأبرز في شرق آسيا والمحيطين الهادئ والهندي وأفريقيا.
4. **التخلي عن أوروبا الحليفة**، ودعوة دولها لتحمّل أعباء الدفاع عن نفسها.
5. **تأكيد التحالف الاستراتيجي مع دول الخليج العربية** لدوافع استثمارية وتمويلية واقتصادية، مقابل وعود بالحماية.
6. **ضمان أمن إسرائيل في مطلق الأحوال والظروف**، وحمايتها من أي محاسبة دولية أو داخلية، والضغط على الدول العربية والإسلامية لتوسيع الاتفاقات الإبراهيمية معها.

على ضوء هذه الاستراتيجية الترمبية الجديدة، تطرح أسئلة مصيرية:
ماذا سيفعل القادة العرب حيال مشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؟
كيف سيواجهون الأخطار الإسرائيلية المدمّرة التي تطال عددًا من الدول العربية؟
وماذا سيفعل قادة العالم في مواجهة السياسات المفروضة على دولهم ومصالحها؟

وهل لا يزال هناك مكان ودور للنظام العالمي؟
أم أن كل شيء أصبح رهينة الظاهرة الترمبية؟
أم أن العالم مقبل على **تسونامي ترمبي** شامل؟

- **مقال سياسي: د. ناصيف حتي: استراتيجية الأمن القومي الأميركي الجديدة – 2025/12/16**

تعبر الاستراتيجية الأميركية الجديدة عن رؤية «ترمبية» واضحة أكثر مما تعبر عن ما كان -سابقاً- بمثابة ثوابت في الرؤية الأميركية للعالم وأولويات التحديات التي تواجهها واشنطن وكيفية التعامل معها، ومع الخصوم التقليديين، وذلك بالتعاون مع الحلفاء الاستراتيجيين أو الأطلسيين (نسبة للحلف الأطلسي). بالطبع تبدأ بالتأكيد على الشخص «رئيس السلام» وكذلك رؤيته والتي تشكل قطيعة أو ابتعاداً عن الماضي القريب والبعيد.

وللتذكير فإنَّ إدارة ترمب الأولى -وبعدها إدارة بايدن- كانت تلجأ لما صار بمثابة لغة تقليدية في اتهام الصين الشعبية وروسيا الاتحادية بأنهما تعملان على صياغة نظام عالمي جديد نقيض للمصالح والقيم الأميركية: الصين الشعبية عبر سياسة التنافس الاقتصادي بشكل خاص وروسيا الاتحادية عبر سياسات عدوانية وتخريبية.

الخطاب الجديد بعيد كل البعد عن لغة واشنطن السابقة مع الحلفاء الغربيين بشأن صياغة نظام عالمي ليبرالي يندرج في منطق وكذلك في مسار العولمة، ولو كانت هنالك الحاجة إلى احتواء بعض الآثار السلبية لتلك العولمة الجارفة. العولمة التي تعكس مسار «الانتصار الغربي» في المجالات السياسية والاقتصادية والقيمية على الشرق الذي انتهى إلى غير رجعة.

استراتيجية الأمن القومي الجديدة تهدف لأن تكون خريطة طريق لتبقى الولايات المتحدة «الأمة العظمى». مفاهيم التعاون الدولي والأممي المتعدد الأطراف والأبعاد ليست موجودة في «عقيدة ترمب»، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مفهوم الحلف الغربي الذي يعبر عنه بشكل خاص وليس وحيداً بالطبع منظمة حلف شمال الأطلسي. إنها سياسة الأحادية الحادة والتعاون بالقطعة وخلط الأولويات والمقاربات كما يقال التي تشكل أساس «العقيدة الترمبية». الأولوية في العقيدة الترمبية تبقى لـ«القارة الغربية» أو الأميركتين، وهذا يذكر بالعودة إلى «عقيدة مونرو» (1823) حيث تعتبر أميركا الجنوبية منطقة النفوذ الأساسي وكذلك الموقع الأولي في استراتيجية واشنطن. ستواجه الولايات المتحدة وضعاً قوامه أن الصين الشعبية هي الشريك

التجاري الأول لأميركا الجنوبية وأن لروسيا الاتحادية علاقات عسكرية متطورة مع بعض دول الإقليم اللاتيني. رغم ذلك يبقى الهدف الأميركي بناء منطقة نفوذ شبه مطلق في المنطقة.

وعلى صعيد أوروبا، المثير للاهتمام بشكل خاص هو التركيز على المخاطر التي تواجهها القارة القديمة، والتي ليس مصدرها عسكرياً، أو جيوسياسياً، حسب الرؤية الأميركية، بل ناتجة من انهيار الهوية الثقافية ومخاطر التحولات الديمغرافية وتداعياتها التي تشهدها أوروبا بسبب ازدياد الهجرة وانعكاساتها السلبية المختلفة على المجتمعات الأوروبية كما يكرر الرئيس الأميركي. الأمر الذي بدأ ترمب بمعالجته في الولايات المتحدة عبر سياسات إقفال الحدود والتخلص التدريجي والانتقالي من بعض أنواع الهجرة أو تحديداً وفقاً لهوية المهاجرين. ويلتقي ترمب في هذا الأمر مع التيارات اليمينية المتشددة في أوروبا. فالخطر بالنسبة إلى أوروبا ليس في الحرب الأوكرانية أو الطموحات الخاصة بتمدد النفوذ الروسي عبر الحرب التي قدم ترمب مقترحات واقعية وعملية «لحلها» أو لإطلاق مسار الحل، بل يكمن الأمر في معالجة جذرية للمخاطر التي تتعرض لها المجتمعات الأوروبية من خلال فتح أبواب الهجرة التي تحمل «مخاطر محو الحضارة» الأوروبية.

وفي ما يتعلق بآسيا، أو تحديداً منطقة المحيطين، «فواقعية» ترمب تعترف أن هنالك تنافساً وتصادماً وكذلك إمكانية تسويات وتوافقات في المجالات الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية بوجود مصالح وأدوار لقوتين عظميين بشكل خاص هما روسيا والصين الشعبية: إنه من جديد منطق التعاون بالقطعة أو تقاطع المصالح بعيداً عن العناوين الآيديولوجية من ليبرالية وحرية وديمقراطية وغيرها. يأتي ذلك تحت عنوان هو «كسب المستقبل الاقتصادي ومنع المواجهات.«

تشكل أفريقيا أيضاً منطقة تنافس طبيعي أميركي مع الآخرين، وتأتي الاستراتيجية الأميركية الجديدة حاملة لعنوان تهدئة النزاعات والعمل أو المشاركة في تسويتها عندما يمكن القيام بذلك والدفع نحو تعزيز العلاقات التجارية في ظل ازدياد الدخول والتمركز الاقتصادي الصيني المتزايد في أفريقيا.

ويحظى الشرق الأوسط بأهمية خاصة في الاستراتيجية الأميركية الجديدة مع التحولات الحاصلة في المنطقة بين خليط من الفرص والتحديات: فرص تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري في المنطقة كما تقول واشنطن، وتحديات الحروب والأزمات والتحولات المترابطة بشكل أو آخر والمفتوحة على احتمالات متعددة. يحصل ذلك فيما تنشط واشنطن في «دبلوماسية بناء السلام»، كما تقول، من دون أن يعني أنها ستنجح في مقاربتها ما دامت لم تعتمد الأسس التي صارت معروفة للتوصل إلى السلام الفعلي والمطلوب، وليس إلى ترتيبات تبقى موقتة وهشة، لإنقاذ المنطقة من المزيد من الحرائق.

المستقبل -القريب والبعيد- سيظهر مدى نجاح الاستراتيجية الأميركية الجديدة في رؤيتها ومقارباتها ومساراتها العملية في الأقاليم المعنية حسب تلك الاستراتيجية.

- **مقال اقتصادي: السيارة الكهربائية... مراحل التطوير – د. وليد خدوري**

تم اختراع السيارة الكهربائية في أوائل القرن التاسع عشر، من قبل مكتشفين عدة، من بينهم البريطاني روبرت أندرسون (1830) وذلك لإحلالها بدلاً من العربات التي كانت تجرُّها الأحصنة. ولكن لم يزدهر هذا النوع الاكتشافي من السيارات إلا بعد التحسينات العديدة التي أُدخلت عليها لتحويلها من «عربة كهربائية» إلى «سيارة كهربائية» من قبل مهندسين هولنديين، وفرنسيين، وألمان، وأميركيين.

وبالفعل، لم تبلُغ السيارة الكهربائية مرحلة الازدهار، إلا بعد عقود عدة، في بداية القرن العشرين، وخلال فترة قصيرة جداً، بعد إدخال تحسينات ومزايا مهمة عليها، مثل: المدة الزمنية لضرورة إعادة شحن البطاريات، وتحسين سرعة المركبة بتخفيف حملها من ثقل الأدوات الرئيسية بها.

ومع «ازدهار» السيارة الكهربائية في بداية القرن العشرين، بدأت في الوقت نفسه منافسة قوية مع سيارة «فورد- تي» ذات ماكينة الاحتراق الداخلي للوقود التي اخترعها هنري فورد، والتي بدأ إنتاجها على أساس «الإنتاج الجماعي» الضخم العدد في أوائل القرن العشرين، مما جعلها مرغوبة أكثر للمستهلكين، نظراً لانخفاض تكلفة إنتاجها، ومن ثم منافسة سعرها للسيارة الكهربائية.

ولكن خلال هذه الفترة أيضاً، عمل فورد في ديترويت على إنتاج «فورد- تي» السيارة ذات ماكينة الاحتراق الداخلي للوقود، من خلال التصنيع الجماعي الذي أدى إلى تخفيض نفقات تصنيعها، ومن ثم تكلفتها، مما أدى إلى تفوقها.

وبرغم التنافس السعري لصالح سيارة «فورد- تي»، استطاعت السيارة الكهربائية الحفاظ على عدد قليل لنفسها في الأسواق الأميركية (نحو 900) في بداية القرن العشرين.

وشكَّل السبب الرئيسي في استمرار السيارة الكهربائية في الأسواق -ولو على مستوى منخفض جداً- هدوء صوتها، ونظافتها من الانبعاثات الكربونية. ولكن اشتدت حملة عالمية مع نهاية القرن العشرين ضد الانبعاثات الكربونية، وتدعو للعودة إلى استعمال السيارة الكهربائية.

استطاع هنري فورد مع زميله العالم الكهربائي توماس أديسون اختراع سيارة كهربائية في 1914. ولكن نظراً لتشييد فورد سيارته «فورد- تي» بالطريقة الجماعية الضخمة، ومن ثم بسعر منافس، استطاعت سيارة «فورد- تي» الهيمنة على الأسواق العالمية. ولكن نظراً لازدياد الاحتجاجات العالمية ضد التلوث الهيدروكربوني الناتج عن حرق البنزين أو الديزل في السيارات في أواخر القرن العشرين، عادت فكرة استعمال السيارة الكهربائية ثانية في نهاية القرن العشرين، لأجل تخفيض الانبعاثات الهيدروكربونية.

تمت صناعة أول سيارة كهربائية في المرحلة الجديدة (الربع الأخير من القرن العشرين) سيارة «بريس» لشركة «تويوتا» اليابانية في 1996. وتتنافس معها ومع غيرها من السيارات الكهربائية الحديثة حالياً، شركة «تسلا». ولكن حصتها في أسواق السيارات العالمية لا تزال منخفضة جداً.

وأصدر «ذي سينتر أون غلوبال إنرجي» دراسة بحثية تمهيدية حول الآثار المترتبة لأسواق السيارة الكهربائية على مصانع السيارات الأميركية وقرارات السياسيين ذات العلاقة في المرحلة الحاضرة بأهمية المنافسة هذه، وتأثيرها على مصانع الأسواق الأميركية. تشكل أهم خلاصات الدراسة:

-تستمر أسواق السيارة الكهربائية في التوسع عالمياً، رغم السياسات المناهضة لذلك في الولايات المتحدة.

-تحتل السيارة ذات البطارية الكهربائية المنزلة الأولى في المبيعات العالمية من نوعها من السيارات، وبالذات تشهد السيارة الهجينة الكهربائية منها الممكن شحنها بالكهرباء من خلال آلة مخصصة لذلك ملتصقة بالحائط، زيادات عالية للمبيعات مؤخراً، بالذات في الصين؛ إذ إن التكنولوجيا الهجينة تساعد في ازدياد نفوذ الصين عالمياً من خلال هذه التكنولوجيا للسيارة الكهربائية.

-تمر صناعة السيارات العالمية بتحول تاريخي؛ إذ تشهد مختلف أنواع السيارات الكهربائية مبيعات ملحوظة تدريجياً في الأسواق العالمية. على سبيل المثال: تحتل بعض أنواع السيارة الكهربائية مركزاً ريادياً في سوق السيارات الصينية الضخمة.

-إن الانتقال العالمي لصالح السيارات الكهربائية يطرح أسئلة حرجة لصانعي السيارات والسياسيين في الولايات المتحدة. وهي: هل يتوجب الدفاع عن السيارة الكهربائية؟ وهل يتوجب غض النظر عنها؟ وهل يتوجب الدفاع عنها استراتيجياً؟ وما الجواب النهائي؟

-إن ما يساعد في الإقبال على السيارة الكهربائية عالمياً، أن بعض الولايات الأميركية -كاليفورنيا مثلاً- غيرت قوانينها مؤخراً، لتنص على استعمال السيارة الكهربائية أو الهجينة في بعض الطرق داخل المدن الكبرى، كما هي الحال في بعض كبريات المدن الأوروبية.

وتشير الدراسة المنوه عنها أعلاه كذلك إلى أن الصين حققت التحول الأكبر والأهم في قطاع السيارات الكهربائية. فقد أنتجت الصين في عام 2024 نحو 60 في المائة من السيارات الكهربائية التي قد تم إنتاجها عالمياً. وقد استطاعت شركة «بي واي دي» الصينية إنتاج عدد من السيارات الكهربائية الأكثر في العالم بالصين عام 2024؛ إذ إن «بي واي دي» وحدها استطاعت أن تنتج أعداداً أكثر من سيارة «تسلا.«

ومن الجدير بالذكر أن ريادة الصين في إنتاج البطاريات الكهربائية –من خلال تكرير المواد الأرضية النادرة إلى تصنيع الخلايا- تعني قدرة الصناعة الصينية على الولوج في هذه الصناعة بإنتاج المواد الأساسية بكميات ضخمة وبتكلفة أقل.

ونظراً لحجم وأهمية ما تطرحه تكنولوجيا السيارات الكهربائية من تحول في عالم السيارات المستقبلي، فإن عملية التحول إلى السيارة الكهربائية ستعطي دعماً قوياً لصناعة السيارات الأميركية؛ إذ إن الانخراط في هذا القطاع الصناعي الجديد بتقنياته الحديثة سيعني أن الولايات المتحدة ستلعب دوراً مستقبلياً مهماً في التكنولوجيا الجديدة، وتقلص مخاطر استمرار الاعتماد على البطارية التقليدية ووسائل تصنيعها.

وتضيف الدراسة أن أوروبا هي المركز الرئيسي الثاني لأسواق وتصنيع كهربة السيارات، مع الإشارة إلى التعاون القائم بين الأقطار الأوروبية في هذه المجالات واستمرار الاعتماد على الصين.

فالدول الإسكندنافية على سبيل المثال (النرويج والسويد والدنمارك) تحتل المركز الأول في كهربة تصنيع السيارات أوروبياً، كما تحتل هذه المجموعة الإسكندنافية الحصة الأكبر من السوق الأوروبية لهذا القطاع، بينما أقطار أوروبا الجنوبية (قبرص، واليونان، وإيطاليا) ومعظم دول وسط وشرق أوروبا، متأخرة في هذا المجال عن مجموعة الدول الإسكندنافية.

وهناك صورة مختلفة في الولايات المتحدة. فالسيارة الكهربائية شكَّلت نحو 10 في المائة من مبيعات السيارات في عام 2024. والعامل المؤثر في الولايات المتحدة لا يزال انخفاض ثمن البنزين نسبياً بمقارنته بسعر الكهرباء.

دراسات وتحليلات:

- **بين القوانين والإعلانات والأخلاق - رضوان السيد – جريدة الشرق الاوسط**

كلما نشبت أزمةٌ سياسيةٌ أو معيشية أو مناخية، تسببت في تخريبٍ أو تهجيرٍ أو مجاعة تتنافس المفوضيات الدولية والمنظمات الإنسانية وهيئات الإغاثة في الدول المقتدرة لتلبية الاحتياجات. لكن في العقود الأخيرة صارت المفوضيات والوكالات والمنظمات تجأر بالشكوى، فتهبُّ الدول للمساعدة، كما حصل ويحصل في غزة والسودان والكونغو وجهات أخرى عديدة. ولذلك كثرت التساؤلات عن أسباب حالات العجز المستشرية عن العناية بالاحتياجات الإنسانية، وهل يعود ذلك إلى ازدياد الأزمات زيادةً هائلة عما كانت معهودةً من قبل، أم لأنّ التبرعات من جانب الدول المقتدرة لمؤسسات الأمم المتحدة تراجعت بالتوازي مع تصاعد الأزمات والاختناقات. البابا الراحل فرنسيس كان يرى في هذه الظاهرة تراجعاً أخلاقياً لا يُعالج إلاّ بالعودة لتقاليد الصداقة والجوار والضيافة والمسؤولية عامة، ولا تقع على عاتق الدول وإدارتها وحسب. ولذلك فهو ينادي المؤمنين لمراعاة واجباتهم الأخلاقية والقاعدة الذهبية: أحبَّ لأخيك ما تحبه لنفسك!

كثيرةٌ هي المؤسسات الوقفية والرهبانيات التي قامت في الأزمنة الوسيطة لتلبية الاحتياجات الدائمة والطارئة. وربما كانت منظمة الصليب الأحمر الناشئة بعد أواسط القرن التاسع عشر بين أولى المؤسسات المختلطة في دوافعها بين الدين والمدنيات للإغاثة في الحروب. وقد كسبت وضعاً دولياً إجماعياً منذ قرابة القرن من الزمان وأكثر. بيد أنّ عقود القرن العشرين غلّبت جانب الحق والواجب على اعتبارات التصدق والإحسان. وما ذهب إليه البابا الراحل فرنسيس أنه لا داعي للتفرقة بين الديني والإنساني في أداء واجب المساعدة. بيد أنّ الديني كثيراً ما كان باعثاً أكبر على الاندفاع في احتضان الضعف الإنساني وخصوصاً في رعائيات الشيوخ والأطفال والنساء. ويختم البابا بالقول: نحن لا نعرض تفاضلاً وتفضيلاً بل نعرض شراكةً وتكاملاً بين ذوي الخبرة والتجربة وذوي الاندفاع الروحي والتراحمي.

عندما عرض فيلسوف القانون الأميركي جون راولز في كتابه «نظرية العدالة» (1971) لأعمال الدولة الليبرالية، وقال إنّ الدولة ليس من مهامها العمل الخيري، وما كان مهتماً بعزل الدين عن أعمال الدولة؛ بل كان همُّه التحدي الذي تمارسه أطروحة العدالة ذات الأبعاد الأخلاقية في الأنظمة الاشتراكية على الشباب الأميركي المستثار بسبب التفرقة العنصرية وبسبب الحرب الفيتنامية. وعلى ذلك ردَّ عديدون من بينهم أماراتيا سَن وماكنتاير. فالعدالة فقدت سحرَها عندما غلب الجانب القانوني عليها في الدولة الليبرالية رغم أنه ضروري. أما جانبها الأخلاقي فهو الرابط الذي يخترق القانون لكنه يبقى فوقه، وهكذا حسب ساندل أيضاً لا تكون العدالة كاملةً إلاّ إذا اشتغل جانبها الأخلاقي في إدارة الدولة وخارجها.

لقد تعقدت المشكلة بعض الشيء عندما لاحظ اللاهوتي الكاثوليكي هانز كينغ، أنه حتى لو سلّمنا بتأثير الدين القوي في الأخلاق؛ فالواقع أن الأديان الكبرى ليس بينها توافق في الأخلاقيات. ولذلك قال إنه لا سلام في العالم إلا بالسلام بين الأديان، ولا سلام بين الأديان إلاّ بالحوار الذي يُفضي إلى إجماعات أخلاقية، من أولياتها «القاعدة الذهبية» عند الديانات الإبراهيمية: أحب لأخيك ما تحبه لنفسك.

تقدمت إذن أخلاق الرحمة وأخلاق الإغاثة لتعمل أضلاع المثلث معاً: المفوضيات والوكالات الدولية، والمنظمات الإنسانية، والتعاونيات ذات الصيغة الدينية. بيد أن الضلع الرابع صار ضلع الدول المقتدرة التي شكلت هيئات للإغاثة تعمل من خلال أضلاع المثلث تارةً وبشكلٍ مباشرٍ تارةً أخرى.

فهل ازدادت القدرات على مواجهة المشكلات الإنسانية التي تسببت بها كوارث البيئة وكوارث الهجرة وكوارث الأزمات السياسية والاستراتيجية؟ يقول الخبراء إنّ الازدياد في سلوكيات التطوع والمبادرة حصل لكنّ أبرز وجوه الاختلال الجديد تزايد التحديات نتيجة تراجع القدرات على الوقاية في التلوث البيئي،

وتراجع قدرات الوساطة والمصالحة في الأزمات السياسية والاستراتيجية. وكلا الأمرين تسبّب ويتسبّب في تصاعد حدّة الكوارث. وهذا إلى بلوغ مشكلات الهجرة واللجوء أبعاداً أسطورية.

أمامنا الآن مشكلات أو كوارث غزة والسودان وأوكرانيا والآثار الإنسانية المفجعة والتي يتشارك في إحداثها وتفاقمها تراجع قدرات المنظمات الدولية على الوقاية والتدخل، وتراجع قدراتها على الوساطة والمصالحة. وقد دفع ذلك البابا الجديد ليون الرابع عشر إلى الحديث من جديد مثل البابا السابق عن الأزمة الأخلاقية العالمية التي لا يستطيع الضمير الإنساني تحملها!

في المدة الأخيرة تعاظمت جهود الدول المقتدرة في التدخل بالأزمات الطبيعية والإنسانية. بيد أن الذي يبقى مطلوباً عودة الوكالات الدولية للتدخل الأكبر والفعالية، وفي الوقت نفسه عودة الجهات القادرة على الوساطة والمصالحة، سواء لجهة الوقاية، أو لجهة استعادة السلام بعد الكوارث أو النزاعات.

- **أين مسؤوليّة الدّولة من المودعين؟ - د. غسان العيّاش – موقع اساس ميديا - 26-12-2025**

انقضى عامٌ من عمر الحكومة الحاليّة في لبنان ولم تتحقّق الآمال التي كانت معلّقة عليها. عمر هذه الحكومة، مبدئيّاً، هو ثمانية عشر شهراً تنتهي في…

مهما طالت المناقشات لا شيء سيغيّر الحقيقة القاسية: ليس بإمكان أيّ قانون مهما كان متقناً أن يعيد الودائع إلى أصحابها. أموال الناس في المصارف تبخّرت وتركت محلّها للفراغ. وهذا لا يخفى على رئيس "حزب القوّات اللبنانيّة" الدكتور سمير جعجع، الذي صرّح بأنّ وزراء "القوّات" لن يصوّتوا على مشروع لا يعيد الودائع لأصحابها، وهذا يعني أنّهم لن يجدوا في الأمد المنظور قانوناً يوافقون عليه.

الثغرة الأساسيّة التي سيستعملها معارضو المشروع هي تجاهله لإظهار ومحاسبة المسؤولين عن إحدى أكبر جرائم العصر، التي لم تكتفِ بسحق ماضي المدّخرين فرداً فرداً ومستقبلهم بل وضربت موقع لبنان الاقتصاديّ بكامله، الذي لا يمكن إعادة بنائه قبل عشرات السنين. لكن من إيجابيّات المشروع أنّه شكّل أوّل محاولة لمحاسبة المستفيدين من "فورة" العمليّات غير المشروعة التي سبقت وواكبت الانهيار، فاستفادوا من الأزمة بدون وجه حقّ قانونيّ أو أخلاقيّ.

مسؤوليّة الدّولة

لكنّ المشروع تعثّر في موضوع مسؤوليّة الدولة فأشاح بوجهه عن دورها الجسيم في الانهيار، مكتفياً بتوزيع الخسائر على مصرف لبنان والمصارف والمودعين الذين، بمختلف فئاتهم، يتحمّلون العبء الأكبر في توزيع الخسائر. تكفي الإشارة هنا إلى مسؤوليّة الدولة عن كوارث السياسة النقديّة وعن سياسة الدعم التي استنفدت أموال المودعين.

صحيح أنّ المصرف المركزيّ مستقلّ في تحديد وتطبيق السياسة النقديّة. لكنّ القانون كرّس هذه الاستقلاليّة وكفلها حتى تقوم بدورها في حماية العملة الوطنيّة ولجم التضخّم وتحفيز النموّ الاقتصاديّ، غير أنّ القانون منح الدولة الوسائل الكافية لإيقاف المصرف المركزيّ عند حدّه عندما تتحوّل السياسة النقديّة إلى أداة لتدمير الاقتصاد والمجتمع كلّه.

صحيح أنّ العبء الذي تتحمّله الدولة سيرتدّ بالنتيجة على دافعي الضرائب، أي الشعب، لكنّ الشعب أيضاً مسؤول عن خياراته في صناديق الاقتراع

استنفد مصرف لبنان احتياطاته الخاصّة سنة 2015 فلجأ إلى سلاح الفوائد المرتفعة لكي يسحب الادّخارات، خصوصاً بالعملات الأجنبيّة، من المصارف ويستعملها في تثبيت سعر الصرف المصطنع وتمويل العجز المتمادي في الموازنة العموميّة.

بدأ الانهيار الماليّ في لبنان عندما رفع حاكم مصرف لبنان معدّلات الفائدة على إيداعات المصارف بالعملات الأجنبيّة لديه إلى مستويات تاريخيّة وصلت إلى 13% في صيف 2019 بينما كان متوسّط معدّل "ليبور" المرجعيّ في لندن، في الفترة نفسها، 1.6% لمدّة ستّة أشهر. أخذت المصارف تتسابق على تصفية إيداعاتها في المصارف الخارجيّة لكي تودعها في مصرف لبنان.

هكذا انهار النظام النقديّ والمصرفيّ، عمداً، بواسطة سياسة مصرف لبنان النقديّة وأمام ناظرَي الحكومة وبمعرفتها. إنّ سيولة النظام المصرفيّ اللبنانيّ التي لم تهبط عن 99% في سنوات الحرب الأهليّة، انخفضت بسبب سياسة الفوائد في مصرف لبنان من مستوى 90% إلى 7.3% سنة 2019.

من جهة أخرى، بحثت حكومة حسّان دياب سياسة الدعم تحت وطأة الخوف من الشارع الذي كان يعجّ بالتظاهرات الصاخبة المطالبة بإسقاط الحكومة بسبب الغلاء وارتفاع الأسعار. خضعت الحكومة لمطالب الشارع وابتزاز القوى السياسيّة، فقرّرت الاستمرار بسياسة الدعم مهما كان الثمن. قال رئيس الحكومة أمام مجلس الوزراء إنّه سيستمرّ بالدعم حتّى لو أدّى إلى استنفاد احتياطيّ مصرف لبنان بالعملات الأجنبيّة بكامله.

بدأ الانهيار الماليّ في لبنان عندما رفع حاكم مصرف لبنان معدّلات الفائدة على إيداعات المصارف بالعملات الأجنبيّة لديه إلى مستويات تاريخيّة

5.6مليارات دولار كلفة الدّعم

لم يكن رئيس الحكومة يعلم، على ما يبدو، أنّه لا ينفق على الدعم من احتياطيّ مصرف لبنان، بل من أموال المودعين في المصارف. كان حاكم مصرف لبنان وقتها يُخفي عن السلطات السياسيّة، لغاية في نفسه، حقيقة الوضع الماليّ للمصرف المركزيّ، وأنّ رصيد الاحتياطيّ أصبح سلبيّاً، وأنّه يلبّي طلبات الحكومة من ودائع الناس.

أورد وزير الماليّة الأسبق الدكتور غازي وزني في مذكّراته عن تلك المرحلة أنّ نفقات الدعم بلغت 500 مليون دولار شهريّاً، وبحدود 20 مليون دولار يوميّاً. أضاف أنّ الكلفة السنويّة للدعم بلغت وقتها 5.6 مليارات دولار، بينها 2.2 مليار دولار لدعم المحروقات و980 مليوناً لدعم السلّة الغذائيّة و1.2 مليار لدعم الأدوية.

صحيح أنّ العبء الذي تتحمّله الدولة سيرتدّ بالنتيجة على دافعي الضرائب، أي الشعب، لكنّ الشعب أيضاً مسؤول عن خياراته في صناديق الاقتراع.

- **أخطأنا فهم الدولة فبدأ التيه العربي - محمد الرميحي – جريدة الشرق الاوسط – 2025/11/29**

لم تكن أزمة العالم العربي خلال العقود الثمانية الماضية، أزمة موارد، ولا أزمة ذكاء سياسي، بقدر ما كانت أزمة عدم فهم لطبيعة التحولات التي كانت تمر بها المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية.

فقد امتلك العرب، نخباً وجماهير، تحديد ما لا يريدون، فهم لا يريدون الاستعمار ـ ولا يريدون التخلف. المشكلة أنهم على وجه الدقة لم يعرفوا ما يريدون، وكيف يمكن تحقيقه. هنا تحديداً وضح الخلل، وبدأت المنطقة تدخل في سلسلة متراكمة من التجارب غير المكتملة، والقرارات المتسرعة، والرؤى غير الناضجة.

لحظة خروج المستعمر، سعت دول عربية عديدة لتقليد النموذج الغربي وديمقراطيته، وظهرت برلمانات ناشئة، وحكومة حزبية، وصحف تتجاور فيها الأصوات المتعددة، هذه (الديمقراطية) الوليدة قامت فوق أرضية اجتماعية لم تكتمل شروطها؛ فالتعليم ضعيف، والطبقة الوسطى محدودة، وتسيطر على المجتمع الولاءات القبلية والطائفية والعرقية، لذلك لم تستطع المؤسسات الديمقراطية الجديدة الصمود أمام خلافات النخب أو ضغوط الخارج، فتحولت الحياة السياسية سريعاً إلى ساحات للصراع، بدلاً من أن تكون ساحات للوفاق، وشاهدنا هذه الظاهرة بوضوح في تجارب مثل مصر الملكية، وبرلمان في العراق، وسوريا ولبنان وليبيا في الأربعينات والخمسينات، حيث بدأت (الديمقراطية) أقرب إلى صورة كاريكاتورية، تفتقر إلى البنية الصلبة التي تحميها والثقافة السياسية التي توجهها.

ومع تراكم الإحباط الشعبي ظهر العسكر على المسرح السياسي، بوصفهم البديل القادر على الحسم، وجاءت الانقلابات واحداً تلو الآخر، تحمل شعار التحرر والتنمية والوحدة والعدالة الاجتماعية، غير أن هذه الشعارات التي قدمت نفسها طريقاً للخلاص، تحولت في الواقع إلى مشهد طويل من الحكم الشمولي، فحين تسلمت الجيوش السلطة، توسعت الأجهزة الأمنية، وذابت السياسة في القبضة العسكرية، وأصبحت الدولة تدار من أعلى إلى أسفل من دون مشاركة حقيقية، ويمكن قراءة تجارب مصر 52، وسوريا بعد 63، والعراق بعد 68، وليبيا بعد 70، وكذلك السودان، بوصفها أمثلة على حقبة كاملة، اتسع فيها القمع، وتقلص فيها الاقتصاد الإنتاجي، بينما بقيت الشعارات هي اللغة الرسمية للدولة!

وفي السياق ذاته، انجرفت دول عربية أخرى إلى تبني النموذج الاشتراكي، كانت الفكرة تقوم على تحقيق العدالة عبر الدولة، وتعظيم المِلكية العامة، ولكن هذا التحول تم من دون أي بناء يسبقه أو قاعدة اقتصادية أو ثقافة إنتاجية أو مؤسسات قادرة على إدارة الاقتصاد المؤمم، فكانت النتيجة أن تحولت الاشتراكية العربية

إلى تأميمات واسعة، وتضخم القطاع العام، وتراجع في المبادرة الفردية، وانهيار القطاع الخاص، وساد الفساد، وبسبب ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية تحولت الدولة إلى رب عمل ضخم، لكنه غير قادر على تقديم خدمات فعالة.

كما تقدمت مجموعة للتصدي للحلول من خلال تصور عصر ذهبي، وكان فهمها قاصراً للعصر السابق والعصر الذي تعيش، فانطلقت بشعارات ضبابية تتحدث عن أن النهضة لن تتم إلا بما تمت به أولها، واستمرأت العنف وكان مشروع غيب الوعي العربي.

وفي وسط هذا الارتباك السياسي والاقتصادي وقع الحدث الأكبر، الذي بدّل اتجاه المسار العربي؛ وهو قيام دولة إسرائيل عام 48، فقد أصبحت النكبة محور السياسة العربية، وأعيد تعريف الأولويات القومية على أساسها، ثم جاءت هزيمة 67 لتشكل صدمة عميقة، دفعت الأنظمة إلى استخدام شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة)، لتبرير القمع والتنكيل، وتعطيل الحياة السياسية، ومع مرور الزمن تحولت إسرائيل إلى ذريعة جاهزة لكل فشل اقتصادي، وكل قمع داخلي، يشرع بحجة الصراع معها، وهكذا امتدت حالة الطوارئ العربية عقوداً طويلة.

كما أن بعض الدول العربية دخلت في دوائر صراع داخلي مزمن، كسوريا ولبنان والعراق واليمن وليبيا واليمن، وهي صراعات لم تكن مجرد نتائج للانقسامات الداخلية؛ بل كانت أيضاً نتاجاً لغياب مشروع وطني جامع للدولة، في المقابل نجحت دول الخليج في بناء نماذج مختلفة، حيث ركزت منذ الستينات على الإدارة الحديثة والتنمية الاقتصادية والاستثمار في الإنسان... هذه النماذج تقدم دليلاً على أن غياب التقدم العربي لم يكن قدراً تاريخياً هو بالنتيجة خيارات سياسية وإدارية غير ناضجة.

التجربة العربية الطويلة تبرز حقيقة واحدة؛ وهي أنه لا يمكن بناء دولة حديثة على أساس الشعارات، ولا يمكن تحقيق تنمية من دون مؤسسات مستقرة، ولا يمكن مواجهة التحديات الإقليمية والدولية من دون رؤية واقعية، فصناديق الانتخاب ليست الاقتراع فقط؛ بل ثقافة ومسؤولية ومؤسسات، والاشتراكية ليست تأميماً بل القدرة على التخطيط، والحكم العسكري لا ينتج استقراراً؛ بل يوقف عجلة التطور، والصراع العربي - الإسرائيلي ليس مبرراً لتأجيل التنمية، ولا سبباً لإلغاء المسألة.

اليوم بعد مرور كل هذه التجارب، تبدو الحاجة ملحة لإعادة تعريف ما نريد، نحن بحاجة إلى دولة قانون لا دولة شعارات، وإلى اقتصاد المعرفة لا اقتصاد الريع، وإلى مجتمع يشارك عبر المؤسسات المستقلة لا عبر تعبئة سياسية مؤقتة، نحتاج قبل ذلك إلى نخب جديدة قادرة على التفكير بالمستقبل، وقراءة العالم بعيون واقعية لا بأوهام الماضي. وتقول إننا أخطأنا!!

آخر الكلام: للخروج من التيه يجب أن نهجر التحليل العاطفي في السياسة ونتبنى التحليل العقلي المنطقي.

- **تحولات المقاومة في لبنان: لا حل إلا بالدولة - د. فريد الخازن – موقع اساس ميديا - 2025- 12-03**

أعادت حرب 1973 بعض التوازن الذي خسره العرب في 1967، ولم تكن تداعياتها أقلّ وطأة ممّا أفرزته الحروب السابقة. بعد 1973 أصبح جنوب لبنان ساحةً وحيدةً للنزاع العربيّ–الإسرائيليّ، وسار حلفاء الأمس كلٌّ في طريقه: مصر باتّجاه معاهدة سلام مع إسرائيل في 1979، فيما اتّجهت سوريا منذ 1974 نحو الهدوء الكامل في الجولان الذي ضمّته إسرائيل في 1981.

في جنوب لبنان مواجهات عسكريّة بين التنظيمات الفلسطينيّة وإسرائيل، وفي الداخل حروب الميليشيات وامتداداتها الخارجيّة. سرعان ما وقع الصدام بين سوريا ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة في 1976. ثمّ جاء الاجتياح الإسرائيليّ الأوّل في 1978، تبعه الثاني الأوسع نطاقاً في 1982. وبين الاثنين مواجهة محدودة بين إسرائيل وسوريا في 1981.

قبل ذلك، ضربت إسرائيل مطار بيروت ودمّرت 13 طائرة أواخر 1968 ردّاً على خطف طائرة إسرائيليّة قامت بها "الجبهة الشعبيّة" انطلاقاً من لبنان. الاعتداء الصاعق الذي أرادته إسرائيل إنذاراً رادعاً سقط مع إقرار اتّفاق القاهرة وانطلاق الكفاح المسلّح من لبنان. احتدمت المواجهات مجدّداً في 1978 بعدما قامت مجموعة فلسطينيّة أتت عبر البحر من لبنان بتنفيذ عمليّة داخل إسرائيل أدّت إلى قتل وجرح عشرات المدنيّين. ردّت إسرائيل باجتياح واسع واحتلّت الجنوب وأنشأت "الحزام الأمنيّ" بكلّ مستلزماته العسكريّة وسواها. أمّا القرار الأمميّ 425 الداعي إلى انسحاب إسرائيل فظلّ حبراً على ورق.

تبقى الدولة الملاذ الأخير. خيار الدولة حمله الإمام موسى الصدر للتصدّي للحرمان ولحماية الناس من العدوان، وأوصى به الإمام محمّد مهدي شمس الدين صوناً لأمان الجميع في لبنان

نعمة ونقمة؟

بعد التحوّل في موازين القوى جرّاء اتّفاق كامب ديفيد، استعدّت إسرائيل لمواجهة منظّمة التحرير في لبنان، آخر معاقلها الحرّة. التزمت الفصائل الفلسطينيّة وقف إطلاق النار مع إسرائيل بوساطة أميركيّة في 1981 وسعت إلى ألّا تعطي الذرائع لعمليّة عسكريّة إسرائيليّة واسعة، مثلما حاولت الدولة اللبنانيّة بعد 1967 وفشلت. لكن سرعان ما أتت الذريعة بعد محاولة اغتيال سفير إسرائيل في لندن على يد تنظيم أبي نضال المنشقّ عن منظّمة التحرير. أخرج اجتياح 1982 الفصائل الفلسطينيّة من لبنان، ثمّ أخرجت سوريا "فتح" من طرابلس في 1983، وظلّت أوضاع الجنوب على حالها.

انطلقت مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ بعد 1982 على يد أطراف متعدّدة، لا سيما الحزب الشيوعيّ والحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ. بعد انتهاء الحرب في 1990، انحصرت المقاومة بـ"الحزب" بدعم سوريّ–إيرانيّ. تواصلت المواجهات إلى أن أجبر "الحزب" إسرائيل على الانسحاب عام 2000.

في تلك المرحلة كان للتحرير وجهان: "نعمة" تجلّت بانسحاب إسرائيل، و"نقمة" رأتها سوريا ومؤيّدوها مع اشتداد المطالبة بانسحاب الجيش السوريّ. تصدّر المشهد الجديد البطريرك صفير وتمّ إنشاء "لقاء قرنة شهوان" الذي التقى مع التوجّه الذي أطلقه العماد ميشال عون منذ مطلع التسعينيّات. انسحب الجيش السوريّ عام 2005 مع تزايد المعارضة الداخليّة وتوسّعها بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ومع تردّي العلاقات السوريّة–الأميركيّة جرّاء تفاقم الحرب في العراق.

بعد عام 2000، رفعت المقاومة لواء تحرير مزارع شبعا ومحيطها من الاحتلال. بدت الأوضاع مستقرّة، إلى حين اندلاع حرب 2006. صمد "الحزب" واندحرت إسرائيل ولم تتحرّر مزارع شبعا. جاء القرار الأمميّ 1701 وانتشر الجيش في الجنوب للمرّة الأولى منذ منتصف السبعينيّات.

انخرط "الحزب" في الحرب السوريّة، بينما استعدّت إسرائيل للمواجهة المرتقبة من لبنان، إلّا أنّها أتت من غزّة. كانت عمليّة "طوفان الأقصى" فردّت عليها إسرائيل بالإبادة الجماعيّة. ومع حرب الإسناد بدّلت إسرائيل قواعد الاشتباك وحوّلت التكنولوجيا أداة قتل واغتالت القادة، واستعادت ليس فقط القدرة على الحركة بل حرّية الحركة العسكريّة في لبنان وسوريا.

حسابات الماضي ولّى زمنها. فلا إسرائيل على طريق الزوال، وأولويّة إيران مصالحها الذاتيّة، و"الرأسماليّة المتوحّشة" في تنافس بين أميركا والصين الشيوعيّة

الملاذ الأخير

بعد نصف قرن من الحروب، تخلّلها التحرير من احتلال أفرزته المواجهات بين المقاومة الفلسطينيّة وإسرائيل، لم يبقَ من معادلات الماضي سوى الشعارات والوعود. في الماضي جاءت مضامين السيادة على المقاس وبتفهّم إقليميّ ودوليّ. لكنّ ما كان جائزاً بالأمس لم يعد متاحاً اليوم.

خلافاً للواقع الفلسطينيّ حيث المواقف الإسرائيليّة متباينة، كان سياق الاستهداف الإسرائيليّ في لبنان واحداً: نشأت حرب شاملة مع المنظّمات الفلسطينيّة في 1982 وأخرى مماثلة مع "الحزب" في 2024. في لبنان دولة قائمة وإن مكبّلة، خلافاً لحالة اللادولة في فلسطين. أمّا المقاومة الشعبيّة فهي جائزة عندما تنتفي البدائل، أي عندما يكون الاحتلال شاملاً للأرض والشعب، مثلما كانت حال الجزائر وفيتنام فيما مضى وفرنسا زمن الاحتلال النازيّ.

حسابات الماضي ولّى زمنها. فلا إسرائيل على طريق الزوال، وأولويّة إيران مصالحها الذاتيّة، و"الرأسماليّة المتوحّشة" في تنافس بين أميركا والصين الشيوعيّة. وحده لبنان في دائرة الخطر والمقاومة في مأزق، إذ إنّ تجنّب إعطاء الذرائع لإسرائيل وصفة للجمود، والعمل العسكريّ قفزة في المجهول. اعتداء إسرائيل على قطر بلا مبرّر فيما الاعتداء على لبنان بالمقارنة يسهل تبريره ودعمه. المقاومة المجدية تكون بالالتفاف الوطنيّ وليس بالرهان على الوقت الذي تتحكّم به اعتبارات تتجاوز الواقع اللبنانيّ، وآخرها اتّفاق "حماس"–إسرائيل.

تبقى الدولة الملاذ الأخير. خيار الدولة حمله الإمام موسى الصدر للتصدّي للحرمان ولحماية الناس من العدوان، وأوصى به الإمام محمّد مهدي شمس الدين صوناً لأمان الجميع في لبنان.

- خلفيّات الرّهان الإيرانيّ في لبنان وتداعياته - خطار أبو دياب – موقع اساس ميديا - 2025-12-06

يسود التوتّر بشأن نزع سلاح "الحزب"، الحليف الإقليميّ الرئيس لإيران، وذلك منذ اتّخاذ مجلس الوزراء اللبنانيّ قراراً تاريخيّاً وحاسماً في آب الماضي. وفي مواجهة الضغوط الإيرانيّة كان جواب السلطة التنفيذيّة في لبنان واضحاً في رفض الإملاءات والوصاية. لكنّ ذلك لم يثنِ طهران عن إصرارها على الإمساك بما بقي من ورقة "الحزب" بعد حرب الإسناد ونتائجها الكارثيّة. وهذا الرهان الإيرانيّ المتشبّث له خلفيّاته الأيديولوجيّة والآنيّة، ويحوّل لبنان إلى مسرح اشتباك إقليميّ بين إسرائيل وإيران، وكأنّ قدره أن يكون دوماً ضحيّةً بامتياز لمحيطه الجيوسياسيّ .

" الحزب" وإعادة هيكلة "المحور الإيرانيّ "

من أجل الإحاطة بكلّ هذا الترابط بين إيران و"الحزب"، لا بدّ من العودة إلى البدايات. منذ إنشائه في أوائل ثمانينيّات القرن الماضي، استمرّت طهران في تدريب الجماعة وتمويلها. وللتذكير شارك مسؤولون رفيعو المستوى في النظام الإيرانيّ، مثل علي أكبر محتشمي، السفير الأسبق في سوريا، بشكل مباشر في إنشاء الحزب – الميليشيا.

يسود التوتّر بشأن نزع سلاح "الحزب"، الحليف الإقليميّ الرئيس لإيران، وذلك منذ اتّخاذ مجلس الوزراء اللبنانيّ قراراً تاريخيّاً وحاسماً في آب الماضي

تحوّل "الحزب" خلال "العصر الإيرانيّ" (2003-2023) إلى لاعب رئيس في الشرق الأوسط. وكرّس دوره في أن يكون أداةً في السياسة الخارجيّة الإيرانيّة وحزباً سياسيّاً متجذّراً في لبنان. وعلاوة على ذلك، امتلك "الحزب" ترسانة كبيرة من الأسلحة، باعتباره عنصراً أساسيّاً في "محور الممانعة"، إلى درجة أنّه اعتُبر حتّى 2024 واحداً من أقوى الجهات الفاعلة غير الحكوميّة في العالم.

بعد السابع والعشرين من تشرين الثاني 2024، لم يُحَيَّد "الحزب" بالكامل، فلا تزال مخابئ الأسلحة، وخاصّة تلك التي تحتوي على أنظمة قادرة على ضرب عمق الأراضي الإسرائيليّة، كثيرة في جنوب لبنان والبقاع (تتكلّم التقديرات عن ترميم "الحزب" قدراته بنسبة ربّما تصل إلى 30 في المئة من ترسانته

الأصليّة). إنّ الجماعة، التي وفّرت لإيران منفذاً إلى البحر الأبيض المتوسّط، ووسيلة ضغط مستمرّ على إسرائيل، وخطّ دفاع أماميّاً عن الحكم في طهران، ربّما لم تعُد في وضع يسمح لها بالعمل منسّقاً وممثّلاً للمحور. ويمكن الآن لجماعة الحوثيّين أن تزعم تبوّؤ هذا الدور، نظراً لعدم تأثّر قدراتها بنسبة كبيرة وحفاظها على قوّتها الناريّة. بيد أنّ إعادة الهيكلة تبدو مستبعَدة من دون قيادة "الحزب" نظراً إلى الموقع الجغرافيّ اليمنيّ البعيد عن خطّ التماسّ المباشر، والدور التاريخيّ لـ"الحزب" في توجيه الحوثيّين وقيادتهم (كما ثبت ذلك في الكشف عن وجود رئيس أركان "الحزب" هيثم الطبطبائي الذي اغتيل حديثاً في الضاحية الجنوبيّة في بيروت لمدّة تسع سنوات بين 2015 و2024 في قيادة الحوثيّين داخل اليمن)، وتراجع الميليشيات الولائيّة في العراق، وسقوط النظام السوريّ.

هكذا يبقى "الحزب" مع ضعفه حجر الرحى في لعبة النفوذ الإيرانيّ، ويستمرّ رهان طهران عليه لإعادة هيكلة محورها.

" لبنان الوطن" وليس "لبنان السّاحة "

عندما اندلعت حرب "الاثني عشر يوماً" في حزيران الماضي، لم تتردّد إيران في استخدام كلّ ترسانتها، خاصّة الصاروخيّة منها، في الردّ على إسرائيل، بينما لم يحظَ قطاع غزّة و"الحزب" ولبنان بأيّ ردّة فعل إيرانيّة مماثلة، وعند اغتيال حسن نصرالله الأمين العامّ لـ"الحزب" وأبرز قادة المحور، اكتفى المرشد الأعلى الإيرانيّ علي خامنئي بالقول إنّ "القتل لن يمرّ دون عقاب. "

مقابل الشحّ في المواقف العمليّة الفعليّة، يعلو ضجيج منذ آب الماضي من خلال سلسلة تحرّكات بدأها الأمين العامّ لمجلس الأمن القوميّ علي لاريجاني رفضاً لقرارات الحكومة اللبنانيّة، وتكلّلت بتصريحات حديثة لمستشار المرشد الإيرانيّ للشؤون الدوليّة علي أكبر ولايتي الذي أطلق سلسلة مواقف حادّة بشأن دور "الحزب" في لبنان، مشدّداً على أنّ وجوده "لا غنى عنه" لمواجهة الاعتداءات الإسرائيليّة. وقال ولايتي إنّ وجود "الحزب" بالنسبة للبنان بات اليوم "أكثر ضرورة من الماء والخبز"، معتبراً أنّ "الحزب" كان "منقذاً للشعب اللبنانيّ" في محطّات أساسيّة.

في مواجهة سيناريو التصعيد الإسرائيليّ المحتمل وتشبّث إيران برهانها، يبدو الأفق اللبنانيّ ملبّداً بأسوأ الاحتمالات

قبل ذلك كان من اللافت التذمّر الإيرانيّ العلنيّ والتدخّل على المكشوف لصحيفة "طهران تايمز" الرسميّة التي شنّت حملة على المصرف المركزيّ في لبنان الذي "سلّم واشنطن المفتاح الرئيس، وتطوّع لمراقبة مواطنيه نيابة عن مبعوثي وزارة الخزانة الأميركيّة الذين قضوا بضع ساعات فقط في بيروت قبل إصدار أحدث مجموعة من الوصايا الماليّة". ولم يكن من المصادفة أن يأتي ذلك بعد اتّهام أميركيّ لإيران باستخدام اقتصاد الكاش في لبنان من أجل إيصال مليار دولار إلى "الحزب. "

لم يكتفِ الجانب الإيرانيّ بالتدخّل اعتباراً من طهران، بل إنّ السفير الإيرانيّ لدى لبنان مجتبى أماني اعتبر أنّ إسرائيل تجاوزت السقف الذي التزمته من خلال اغتيال الطبطبائي، مذكّراً بكلام الأمين العامّ لـ"الحزب" نعيم قاسم عن "الردّ الآتي من دون شكّ. "

تدلّل سلسلة التصريحات الإيرانيّة عن رغبة دفينة في مقاربة الوظيفة الجيوسياسيّة للبنان كي يبقى "الساحة" و"الورقة"، ويذكّرنا ذلك بكلام علي خامنئي أمام رئيس الوزراء اللبنانيّ الأسبق سعد الحريري خلال زيارته طهران في 2010، عندما استند إلى رواية "أحدب نوتردام" لفيكتور هوغو، فشبّه لبنان بالفاتنة "إزميرالدا التي يتنافس عليها الجميع"، و"يكمن دور سلاح "الحزب" في حمايتها". لكن في ذينك الوقت واليوم رفض أرباب الحكم الإيرانيّ أن نصل إلى لبنان الوطن صاحب القرار الحصريّ بالحرب والسلم.

أمّا "الحزب" فيواجه خياراً جوهريّاً بشأن هويّته بين ولائه للسلطة الدينيّة ممثّلةً بالمرشد الأعلى للثورة الإسلاميّة في إيران وإمكان تحوُّله إلى حزب سياسيّ لبنانيّ. يُفضي هذا الخيار الوجوديّ إلى خيار استراتيجيّ آخر: هل يُمكن أن يظلّ الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل الأساس الأيديولوجيّ والمبرّر لاستمرار ترسانة "الحزب"، خاصّة أنّ المواجهة العسكريّة مع إسرائيل لا يمكن أن تبقى قضيّة لبنانيّة بحتة، منذ اتّفاق تشرين الثاني 2024 وسقوط نظريّة الردع المتبادل المتّبعة منذ 2006؟

في الإجمال، في مواجهة سيناريو التصعيد الإسرائيليّ المحتمل وتشبّث إيران برهانها، يبدو الأفق اللبنانيّ ملبّداً بأسوأ الاحتمالات.

- **نافذة على فكر كمال جنبلاط**

- **آراء ومواقف**

- **لبنان دولة مدنية علمانية تحترم مبادئ الأديان**

لا وطن قومي مسيحي في لبنان ولا وطن قومي إسلامي ولا طغيان سياسي لطائفة على طائفة بل دولة مدنية علمانية تحترم مبادئ الأديان وتعاليمها الأخلاقية المشتركة وتستند إليها، فعلمنة الدولة شرط بقاء لبنان وضمان بنيه

1. لبنان بلد عربي وكيان سياسي مستقل له وضع خاص ودولة ديمقراطية برلمانية جمهورية
2. محاربة التخلف الاقتصادي والعلمي وتحقيق مجانية التعليم والتخصص العالي وإنشاء المدارس المهنية في المناطق كافة ووضع ميزانية خاصة لمناطق لبنان المتخلفة اقتصاديًا
3. إعادة التوازن إلى الإدارة اللبنانية بصرف الموظفين الذين أمضوا في الخدمة فترة الثلاثين سنة
4. لا يمكن فصل الوظيفة اللبنانية والشخصية اللبنانية عن العروبة لا من جهة التاريخ ولا من جهة الواقع والأمن ولا من جهة المصير
5. في المرحلة التي يمر بها العالم العربي ويجتازها لبنان يُعتبر قيام كيان لبنان والحفاظ على استقلاله ضرورة وطنية شرط أن يتحرر مواطنوه من العصبية السياسية الطائفية ومن ذهنية التبعية والانعزالية ومركّب الانكماش تحررًا كاملًا
6. مهمة العهد القائم ورسالة الوعي الوطني في لبنان يجب أن تنحصر في توجيه نشاطات المواطن وجهود السلطة إلى علمنة الدولة وتعريب الوضع اللبناني ومؤسساته السياسية والاقتصادية فلا انعزالية ولا وحدوية أو اتحاد

المرجع: كتابه **نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية ص ٥١**

- **الصنمية التي تحاول أن لا تموت**

جميل أن نكرّم القادة، وأن نؤمن بالقادة، وأن نسير وراء القادة في مواكب الحياة، ولكن الأجمل والأفضل من ذلك أن تكون دعوتنا اختيارًا، وأن تكون قيادتنا تعاونًا، ومسيرنا انسجامًا خالقاً كاملًا في حياة القائد وفي حياة الحركة، فنشعر في آنٍ واحد أننا منه وأنه منا، دون أن يخالجنا دنس من الفروقات أو الأنانية، وأن الحزب جماعة أحرار ينقادون الى احرار.

فعلينا أن لا نجعل من الحرية ذاتها قيدًا جديدًا في أعناقنا، ومن الطاعة حجر رحى يهودي بنا من جديد إلى أعماق الجهل والعبودية والتخاذل، فالتخاذل أكثر شرًّا من الجهل والعبودية. فأول صفات القيادة التواضع، وأول صفات الطاعة التواضع. في القيادة تحرّر وانطلاق، وفي الطاعة تحرّر وانطلاق. لا نفهم معنى القيادة ومعنى الطاعة إلا إذا تفتّحت نفوسنا على قيم الوجود، على قيم الحق والخير والجمال، فكان الحق فيها النور،

والخير والمشيئة، والجمال سعادة الدارين. فلنتجرّد من الصنمية المعشعشة في نفوسنا، صنمية الزلم والزعامات على حدّ سواء، صنمية المعتقدات، وصنمية المال، وضحية الواجب والضمير والمصلحة العامة والعلم. لنتحرّر من كل صنمية، ولنكن طليقين أحرارًا، نفهم كيف نطيع، ونفهم كيف نقود.

(المرجع: كتابه **نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية**، صفحة 96)

- **طريق التسامح في لبنان**

في لبنان اليوم صراع يسمّونه عقائديًا يدور أكثره حول هذه القومية أو ما يظنّونه هذا الدين أو ذاك، ولا يفطن أصحاب هذه المناظرات أنهم في النهاية يتحسّسون لكلمات: أنا قومي من هذا الصنف، وأنت قومي من اللون الفلاني. ولو استخدموا فكرة الوطنية لعادوا واتفقوا ربما جميعهم على ما يريدون قوله، ولكن شاءوا أن يصبّوا تفكيرهم في كلمة هي نفسها مستحدثة في اللغة العربية، فاختلفوا عليها، وما من أحد يعرف أين تبدأ وأين تنتهي. ولو رأوا الحقيقة بأمّ العين لأدركوا أيضًا أن المسيحية الأصيلة والإسلام الأصيل في النهاية يلتقيان في جوهر تحقّقهما ولا يفترقان.ولكن اكثر الناس من المتشاحنين يفرغون في القومية كل ما تزخر به نفوسهم من قوى مكبوتة غامضة، ثم هم أنفسهم يقعون فريسة هذا السحر الذي يجذب إليه الغموض. وإلا، لو فكرنا بالولاء للبنان، فمن منّا، إن كان وطنيًا مخلصًا، لا يضمر الولاء لهذا الوطن؟ حبّذا لو اجتمع على الدوام اللبنانيون الذين ينتسبون إلى شتّى الفئات، إذ لأفادوا واستفادوا، ولوصلوا إلى تفاهم بعضهم مع بعض بشكل يزيد نضوجًا على الدوام.

ما من معضلة تقف في وجه التفاهم المحبّ الحقيقي؟ ولكن الناس يؤثرون التحزّب على التمسّك بالعدل وبالحق، ويستسيغون الأباطيل لأنها قد تعبّر عن نظرات لهم في الحياة وسواها من المظاهر. وإن الوحدة الحياتية والتعاون اليومي الحياتي هو الذي يجمع، والذي لا يرى ذلك كمن لا يفطن أن منطق الواقع أقوى من سفسفائيةالعقائد وطوباويتها.

(المرجع: كتابه **نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية** ص ١١٥)

- **أخصام الداخل أخصام قضيتهم ووطنهم**

هناك حقيقة بشرنا بها منذ العام 1948، وعملنا اكياد لأجل فكرة الحياة والقوة الثالثة المعنوية في العالم. وهذه الحقيقة هي: يكفي ما للعرب من أخصام خارج بلادهم لقضيتهم، ولإضطراد نموهم، ولظهورهم على المسرح الدولي السياسي ككتلة متعاونة ومنسجمة وكأمة، ولتوسع نفوذهم. يكفي كل ذلك لكي يعتبر كل مواطن عربي في أي قطر عربي فلا يسمح لأخصام الداخل بأن ينشطوا، وأن يعملوا في تنفيذ التخطيط الأجنبي والقصد الأجنبي، وتهديم الفكرة الوطنية أو محاولة إضعاف فكرة الوحدة الوطنية.

فقد ظهر بوضوح أن كل دولة كبيرة تنزع بطبيعة تكوينها، واستقطاب اقتصادها وقوتها المادية والعسكرية، إلى فرض نفوذها في الخارج، وإلى عدم السماح لأي مجموعة من الدول بأن تلعب دورها وتنتهج سياستها في اتجاه قد يتعارض مع سياسة النفوذ والاستقطاب التي تمارسها الدول الكبرى. هذه قاعدة لا يمكن إنكارها والتغاضي عنها، حتى ولو زال الاستعمار وزالت معه القواعد والمعاهدات وسواها من مظاهر التدخل

والسيطرة السياسية والاقتصادية والمعنوية ، فإن سياسة النفوذ والسيطرة العالمية ستفعل فعلها، وستظل تواجه الشعوب الصغيرة والمتوسطة، وخاصة النامية والمتخلفة، بنفس محاولات الضغط والتوجيه وفرض النفوذ.

(المرجع: كتابه نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية، صفحة 129.)

- **مطالب ومشاريع إصلاحية**

أما آن للمسؤولين أن يباشروا الإصلاح الحقيقي في الدولة؟

لطالما طالبنا بضرورة التخطيط في المرحلة التي نحن فيها، لكي نتخلص من الارتجال والتردد، لأن الإنسان عندما يعرف ماذا يريد وكيف يريد، لا يعود يتردد ولا يعود يرتجل إلا الإرادة التي تمكنه من التحول من مرحلة التخطيط إلى الفعل.

هنا تبرز الأهمية الخاصة التي يجب أن يعلقها المسؤولون على العنصر المعنوي الملازم للجدوى الاقتصادية والاجتماعية، فلا نجاح لأي مبادرة في الحقل الفردي والعام على السواء اذا لم على سواء إذا لم يكن النظام المناقبي لهذه المبادرة حوفظ عليه وصيانته من العبث ومن الانفلات في سبيل الفوضى، لأن الإنسان أهم بكثير مما يعمل. والقيم الإنسانية الخلقية والروحية والاجتماعية والمعنوية بشكل عام هي جوهر هذه الإنسانية وكنزها الدفين.

النظام الخلقي هو النظام الذي يوحيه العقل ويبدعه لحسن سير المجتمع وترقيته نحو الكمال المادي والمعنوي على السواء، وهذا العقل لا يبرز على حقيقته ولا يظهر على جوهره إلا إذا كان الإنسان في عائلته أو بيته ومدرسته، والأجواء المحيطة به تربيه، وتمكّن الفرد من الانفتاح على ذاته وإبراز هذه الشرائع والسلوكيات، كما أوجدت في قصد الإبداع لغاية اكتمال الخلقي في الإنسان.
ولذا، ننشد على ضرورة تنقية الأجواء التربوية والدعائية، وأجواء التسلية وما تتضمنه الحياة الخاصة من مظالم وانحرافات، لكي ينتظم العقل الجماعي بانتظام العقل الفردي.

في المرحلة الدقيقة والخطيرة التي يمر فيها البلد، نرى أن النهوض من هذا الانحطاط المعنوي الذي يسيطر على معظم الإدارة والقضاء لا يتم إلا بتبديل الجو الفاسد القائم، واستئصال هذا الوضع الانحطاطي للمجتمع والدولة، ولا يتحقق إلا بثورة اجتماعية في الذهنية العامة وفي الأنظمة والمؤسسات.

(المرجع: كتابه لبنان والجسر الوطني المقطوع، صفحة 213)

- **علوم وتكنولوجيا: الذكاء الاصطناعي المستدام: حلم واعد أم ستدفع الطبيعة الثمن؟ - د. نجوى ازهار – جريدة النهار**

في وقت يُروَّج فيه الذكاء الاصطناعي (AI) أداة قوية لمواجهة الأزمات البيئية، تظهر معه تساؤلات جدّية عن الأثر البيئي الحقيقي لهذه التكنولوجيا. قد يكون الذكاء الاصطناعي سلاحاً مهماً في مكافحة التلوث وتغير المناخ، لكن ثمن تطويره وتشغيله قد يترك بصمة بيئية صعبة التجاهل.

لماذا النقاش نحو الذكاء الاصطناعي المستدام مهم اليوم؟

مع تزايد استخدامات الذكاء الاصطناعي وتوسّع بنيته التحتية الرقمية عالمياً، أصبح من غير الممكن تجاهل تكلفته البيئية. في الدول والشركات التي تطمح إلى الانتقال الأخضر، لا يكفي التفكير في الفائدة الاقتصادية أو التشغيلية، بل يجب مراعاة البعد البيئي أيضاً.

إذا استخدم الذكاء الاصطناعي بحكمة ومسؤولية، فيمكن أن يصبح دعامة أساسية لاستراتيجيات الاستدامة، لكن إن استمر الاستخدام بلا قيود أو ضوابط، فقد تتحول هذه التكنولوجيا إلى عبء إضافي على كوكبنا.

كيف يساهم الذكاء الاصطناعي في حماية البيئة؟

يُستَخدم الذكاء الاصطناعي اليوم في تطبيقات عديدة تعزز الاستدامة: من تحسين إدارة الطاقة والمياه إلى الزراعة الدقيقة، والتخطيط الذكي للبنية التحتية .

على سبيل المثال، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي تتبّع الانبعاثات البيئية، تحليل كميات ضخمة من البيانات المناخية، والمساعدة في اتخاذ قرارات مستدامة بفعالية أعلى من الطرق التقليدية. كما أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم لكشف أنماط في استهلاك الطاقة وإدارة الأبنية، ما يساهم في خفض الإهدار وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

لكنه يخفي تكلفة بيئية لا يستهان بها

المشكلة أن هذه الفوائد تأتي مع آثار بيئية ملموسة، إذ يتطلب بناء مراكز البيانات الضخمة التي تدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي وتشغيلها كميات هائلة من الكهرباء، وكذلك كميات كبيرة من المياه للتبريد، إلى جانب الاعتماد على معادن نادرة في تصنيع الأجهزة .

كما أن أنشطة الذكاء الاصطناعي — عبر تدريب النماذج وتشغيلها — تسبب انبعاثات هائلة من ثاني أوكسيد الكربون، تصل إلى مئات ملايين الأطنان سنوياً. بالإضافة إلى ذلك، تؤشر النفايات الإلكترونية الناتجة من الأجهزة المستهلكة إلى مشكلة بيئية طويلة الأجل، خصوصاً إذا لم تُعالج عبر برامج تدوير أو إدارة سليمة.

نحو "ذكاء اصطناعي مسؤول ومستدام "

لكي يكون الذكاء الاصطناعي حقاً حليفاً للبيئة وليس عبئاً إضافياً عليها، من الضروري ربط تطويره بسياسات واضحة ومسؤولة:

- تصميم نماذج وخوارزميات تقلل من استهلاك الطاقة، أي بناء "ذكاء اصطناعي خفيف" بدل اعتماد نماذج ضخمة بلا ضبط بيئي .
- تشغيل مراكز البيانات بالطاقة المتجددة، واستخدام تقنيات تبريد أقل استهلاكاً للمياه، مع خطط واضحة لإعادة تدوير الأجهزة عند نهاية عمرها .
- ربط سياسات الاستدامة بمشروعات AI منذ مرحلة التخطيط، بحيث تتضمن تقييم أبعاد بيئية، وهذا يتطلب شفافية في بيانات الطاقة والمياه والموارد المستخدمة .
- توجيه استخدامات الذكاء الاصطناعي إلى مجالات ذات تأثير إيجابي واضح مثل الزراعة الذكية، مراقبة الانبعاثات، تخطيط المدن المستدام، والطاقة النظيفة .

إن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تقنية تُضاف إلى رصيد التقدم التكنولوجي نظرياً، بل هو واقع يؤثر على الأرض، على استهلاك الطاقة، على الموارد، وعلى البيئة بأبعادها المتعددة.

لذا، علينا أن نتعامل معه بعقلانية: أن نطوّره، نعم، لكن ضمن إطار "ذكاء اصطناعي مستدام"، ينطلق من احترام الطبيعة والموارد، ويضع المسؤولية البيئية في صميم أي خطوة، من التصميم إلى التشغيل وحتى نهاية العمر.

في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ كوكبنا، يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي جزءاً من الحل. المهم ألا يتحول إلى جزء من المشكلة.

- **صحة: متحوّر جديد يثير المخاوف من موسم إنفلونزا قاسٍ – جريدة الجمهورية**

يُثير ظهور متحوّر جديد من فيروس الإنفلونزا قلق الأوساط الطبية مع اقتراب موسم الشتاء، في ظل مؤشرات مبكرة توحي أنّ العالم قد يكون أمام موسم صعب آخر. فالإنفلونزا معروفة بقدرتها الدائمة على التحوّر والتغيُّر، لكنّها هذا العام تفاجئ العلماء بوتيرة أسرع وخصائص أكثر تعقيداً.

»قريبة» من السلالات السابقة

المتحوّر السائد حالياً هو من سلالةH3N2 ، وتحديداً ما يُعرف بـ"التحت-سلالة .K" وعلى رغم من أنّ H3N2ليست جديدة بحدّ ذاتها، فإنّ النسخة الحالية تحمل مجموعة من الطفرات التي تميّزها عن النسخ السابقة، ما يجعلها أقل شبهاً بما واجهته المناعة البشرية في الأعوام الماضية. ويصفها بعض الباحثين بأنّها «قريبة» من السلالات السابقة، لكنّها ليست مطابقة لها، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول قدرة الأجسام المضادة المكتسبة سابقاً على التصدّي لها بفعالية.

حتى الآن، لا توجد أدلة قاطعة على أنّ هذه التحت-سلالة تتسبّب بأمراض أكثر خطورة، لكنّ المخاوف الأساسية تتعلّق بسرعة انتشارها. فالتغيُّرات الجينية قد تمنح الفيروس قدرة أكبر على الإفلات من المناعة الناتجة من اللقاحات أو الإصابات السابقة، ما يعني عدداً أكبر من الإصابات الإجمالية. ويأتي هذا القلق في وقت ما زالت فيه الذاكرة قريبة من الموسم الماضي، الذي كان من الأسوأ منذ قرابة عقد.

الذروة في شهري كانون الثاني وشباط

تجارب دول مثل اليابان وأستراليا والمملكة المتحدة، حيث بدأت موجات الإنفلونزا مبكراً وارتفعت الإصابات بسرعة، تُعدّ بمثابة جرس إنذار. وفي الولايات المتحدة، تشير بيانات المراكز الصحية إلى أنّ مستويات الإصابة لا تزال ضمن المعدّلات المتوقعة، لكنّها في مسار تصاعدي واضح، مع احتمال بلوغ الذروة في شهري كانون الثاني وشباط، خصوصاً بعد موسم السفر والتجمّعات الشتوية.

أمّا بشأن فعالية اللقاح، فعلى رغم من المخاوف من أنّ الطفرات الجديدة قد تُقلِّل من أدائه، يؤكّد الخبراء أنّ التطعيم لا يزال يوفّر حماية مهمّة، لا سيما ضدّ الحالات الشديدة. نتائج أولية من دراسات مخبرية وبيانات أوروبية تشير إلى أنّ اللقاح ساهم في خفض حالات دخول المستشفيات، خصوصاً بين الأطفال، وإن كانت الحماية أقل لدى البالغين. لذلك، يبقى الحصول على اللقاح خطوة أساسية لتقليل المخاطر.

إلى جانب التطعيم، يُنصح باتباع إجراءات وقائية بسيطة لكنّها فعّالة: غسل اليدَين بانتظام، ارتداء الكمامات في الأماكن المزدحمة، تحسين التهوية، وتعقيم الأسطح التي قد يبقى الفيروس عليها لأكثر من يوم. أعراض الإنفلونزا غالباً ما تظهر بشكل مفاجئ وقاسٍ، مع حمى، قشعريرة، احتقان وآلام عامة في الجسم.

الفحوصات المنزلية المشتركة أداة مفيدة

ونظراً لتشابه الأعراض مع أمراض تنفسية أخرى، باتت الفحوصات المنزلية المشتركة التي تكشف عن الإنفلونزا وكوفيد-19 أداة مفيدة، إذ تساعد على التشخيص السريع واتخاذ قرار استخدام أدوية مضادة للفيروسات مثل «تاميفلو» التي تكون أكثر فعالية عند تناولها في الأيام الأولى من الإصابة، خصوصاً لدى الفئات الأكثر عرضة للخطر.

- **اخبار الرابطة**

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط تهنئ اللبنانيين بالأعياد

بمناسبة حلول عيد الميلاد المجيد وعيد رأس السنة الجديدة تتقدم رابطة أصدقاء كمال جنبلاط من اللبنانيين جميعهم بأصدق التهاني والتمنيات بأن تحمل هذه المناسبات للبنانيين الأمان والسلام وراحة البال والخروج من المعاناة والأزمات التي طال أمدها.
كل عام ولبنان واللبنانيين بخير وسلام.
عباس خلف
رئيس رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

- **من الصحافة اخترنا لكم:**

- **تغيير الحدود ومواعيد نتنياهو - غسان شربل – جريدة الشرق الاوسط – 2025/12/22**

ما أقسَى الانتظارَ في غزة! انتظار الأطفال وجباتٍ ترد الجوعَ عن أيامهم، وانتظارَ الأمهات رحمةً من السماء تحجب الرياحَ التي تقتلع أعمدةَ الخيام والأمطار التي تحمل الأمراضَ بدل بشائرِ الخير، وانتظارَ الآباء الذين يشعرون بهشاشة العيش وهشاشة الوعودِ وقسوة العدو.

ما أقسَى أن يكونَ مصيرُ مدينتِك أو بلادِك معلقاً على موعدٍ يأتي، وأن يكونَ الموعدُ بين عدوّك الذي لا يرحم واسمُه بنيامين نتنياهو، وسيّدِ القوة العظمى الوحيدة واسمُه دونالد ترمب؛ الأول محاربٌ متوحّشٌ وثعلبٌ متمرّسٌ، والثاني رجلٌ مزاجيٌّ سريعٌ ومتسرّع. والتجاربُ تعلم الخوف.

نتنياهو هو الرجل الأكثر إقامة في مكتب رئيس وزراء إسرائيل. لم يخضْ أحدٌ من أسلافه عدداً موازياً للحروب التي خاضها، ولم يقتل أحدٌ من الفلسطينيين قدر ما قتل، ولم يسبح جيش في دم المدنيين قدرَ ما سبح جيشه. وأخطر ما في الرجل براعتُه. يرقص مع الإدارات الأميركية على تفاوت مقارباتها. يفاجئها ويغضبُها ثم يبدّد غيومَ سوء التفاهم. ينحني أمام الإدارة الأميركية حين تعقد حاجبيها، لكنَّه لا يتصرَّف كتابع

حتى لو كانت المساعدات الأميركية شريانَ حياة الدولة العبرية. يتلاعب بالأولويات، ويحرف المحادثات، ويفخّخ المفاوضات. حين يضطر إلى القبول بوقفِ النار يدسُّ الغموضَ في ثنايا النصوص. يتصرَّف كمنتصر يحتفظ لنفسه بحق تغيير الملامح. وقفُ النار لا يمنعه من إطلاقِ النار، وقف النار لا يلغي «الحق» في القتل.

قالَ السياسيُّ كلاماً صعباً. ما كان لنتنياهو أن يتصرَّف بهذا القدر من الغطرسة لو انتهتِ الحربُ على النحو الذي اشتهاه يحيى السنوار حين أطلق طوفانه، وما كان لنتنياهو أن يواصل ارتكابَ جرائمه تحت لافتة وقف العمليات العدائية لو انتهت «حرب الإسناد» على نحو ما كانَ يأمل حسن نصر الله. ما أصعبَ أن تنتهيَ الحرب برجحان كفة الظالم! وألا تملك ما يوحي أنَّك قادرٌ على قلب المعادلة. «حماس» ليست قادرةً على إطلاق «طوفان» جديد. و«حزب الله» غير قادر على استئنافِ «حرب الإسناد». لا إيران هي إيران ما قبل «الطوفان»، ولا سوريا هي سوريا ما قبل «الطوفان.«

استمعت إلى مخاوفِ السياسي الفلسطيني المجرب. استوقفني تخوفُه من أن يصبح ردعُ إيران هو الموضوعَ الأولَ لدى إسرائيل ومعها الولايات المتحدة. لاحظ أنَّ إسرائيلَ تمكَّنت من إلغاء حدودها مع إيران في قطاع غزة، لكن بعد تدمير القطاع وقتلِ عشرات الآلاف من ساكنيه. واستطاعت إلغاءَ حدودها مع إيران في جنوب لبنان عبر اتفاق وقف العمليات العدائية وتنفيذ القرار 1701 الذي يفكّك بنيةً أنفقت طهران عقوداً في إنشائها. ألغت إسرائيلُ حدودَها مع إيران على الجبهة السورية، بعدما أرغم «الحرس الثوري» على المغادرة، وطُردت الميليشيات الموالية لطهران.

قال إنَّ نتنياهو لم يكتفِ بتغيير الحدود مع إيران في المحيط المجاور لإسرائيل؛ بل ذهبَ أبعد من ذلك. أرسل طائراتِه لتقصف طهران وتحلّق في أجوائها. هزَّ للمرة الأولى منذ عقود صورةَ إيران وحصانتَها، خصوصاً حين أغارتِ الطائرات الأميركية على المنشآت النووية الإيرانية.

لم يكتفِ نتنياهو بإبعاد إيرانَ عن حدود إسرائيل. يتحرَّك لإحداث تغييرات دائمةٍ في هذه الحدود وبذريعة منع تعرُّضِ إسرائيلَ مستقبلاً لمفاجآت من قماشة «الطوفان». واضح أنَّ نتنياهو لن يقبل بعودة الحدود مع غزةَ إلى ما كانت عليه قبل «الطوفان». يريد «حزاماً أمنياً» أو «منطقةً عازلة». يطالب بشيء مشابه في المفاوضات مع سوريا. إصراره على تدمير شريط القرى اللبنانية المواجه للمستوطنات الإسرائيلية يكشف حقيقة نواياه ومطالبه.

قالَ السياسي الفلسطيني المجرب إنَّه يشعر بقلق عميق؛ ليس على غزةَ وحدها، بل على القضية برمتها. وتساءل ماذا يمكن أن يحصلَ لو أصيب محركُ اندفاعة دونالد ترمب بعطب لسبب داخلي أو خارجي. هذا يعني عدمَ دخول المرحلة الثانية من اتفاق غزة، أو دخولها شكلياً. ويعني أيضاً بقاءَ لبنان معلقاً في لعبة جنوب الليطاني وشمال الليطاني، واستمرار غياب الاستقرار وإعادة الإعمار والاستثمار. لا رهان حالياً لدى الغارقين في الأزمات الدامية إلا على رجل اسمه ترمب.

أشاد السياسيُّ بالتضحيات الهائلة التي بذلها أهلُ غزةَ «الذين قاتلوا كما لم يقاتل أحد». لكنَّه لفت إلى أنَّ هذا البحر من التضحيات لا يلغي أنَّنا خسرنا غزةَ التي تحتاج إلى سنوات طويلة لإزالة الركام وإعادة الإعمار. وثمة خوفٌ جدي من أن نخسرَ الضفة أيضاً تحت وطأة الاستيطان وسياسات التوغّل وزعزعة الاستقرار.

قالَ السياسي: «هناك حقيقة نحاول تغطيتَها والهرب منها. هذا يصدق في غزةَ ويصدق أيضاً في لبنان. ميزان القوى الحالي ليس لصالحنا. الحل ليس الاستسلام على الإطلاق. لكن تجب قراءةُ الواقع بجرأة. أوليس من الأفضل لو عادت (حماس) إلى البيتِ الفلسطيني ووضعت رصيدَها في خدمة معركة الدولة وخدمة الشرعية الفلسطينية؟ أوليس من الأفضل أن يعود (حزب الله) إلى البيت اللبناني، ويضعَ رصيدَه في خدمة المعركة الدبلوماسية التي تخوضها الحكومة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف اعتداءاته؟.«

مؤلمٌ انتظارُ مواعيد الآخرين لأنَّها تقرّر مصيرَ بلادك. ماذا ستحمل السنةُ الجديدة لغزة؟ وماذا ستحمل للبنان؟ لاحظ السياسي أنَّ سوريا الشرع تعاملت بواقعية مع نتائج «الطوفان». اختارت أسلوبَها وموقعها وسهلت رفعَ العقوبات عنها. نجت من «الطوفان» وأرسلت الإشاراتِ الصريحة. تحولت شريكاً لأميركا في الحرب على «داعش»، وهذا تحوُّل كبير يعني سوريا ويستوقف جيرانها.

مواعيدُ نتنياهو الأميركية مهمةٌ وصعبة وخطرة. مواعيدُه مكلفة ما لم يتم استخلاصُ الدروس الصعبة من «الطوفان.«

- **تقارب إسرائيل مع اليونان وقبرص وتأثيره على الأمن الإقليمي والعربي - خالد أبو بكر – جريدة الشروق المصرية – 2025/12/23**

بدأت القصة من تل أبيب، حيث عقد رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو اجتماعًا ثلاثيًا مع نظيره اليونانى كيرياكوس ميتسوتاكيس والرئيس القبرصى نيكوس خريستودوليدس، يوم الإثنين 22 ديسمبر 2025، خُصّص -رسميًا- لبحث قضايا الأمن الإقليمى، والطاقة، والتكنولوجيا. غير أن قراءة ما بين السطور، خصوصًا كما قدّمته الصحافة الإسرائيلية، تكشف عن أن الاجتماع يمثّل محطة متقدمة فى مسار تحوّل هذا التقارب الثلاثى إلى شراكة أمنية ذات أبعاد تتجاوز شمال المتوسط لتلامس الأمن الإقليمى الأوسع، بما فيه الأمن القومى العربى.

افتتاحية صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية، المنشورة فى اليوم التالى للاجتماع، ذهبت أبعد من اللغة الدبلوماسية المعتادة، وقدّمت الاجتماع بوصفه تعبيرًا عن «مرحلة جيوسياسية جديدة» فى شرق المتوسط، حيث لم تعد الطاقة هى المحرّك الرئيسى، بل الأمن. الصحيفة أوضحت أن الشراكة بين إسرائيل واليونان وقبرص تشكّلت منذ أكثر من خمسة عشر عامًا، عقب تدهور العلاقات الإسرائيلية-التركية، لكنها اليوم تدخل طورًا أكثر صراحة، تُعرَّف فيه تركيا باعتبارها التحدى الأمنى المشترك، حتى وإن لم يُذكر اسمها مباشرة فى البيانات الرسمية.

• • •

بحسب التحليل الإسرائيلى، فإن مشاريع الطاقة الكبرى، وعلى رأسها خط أنابيب «إيست ميد»، فقدت زخمها الاستراتيجى، بسبب الكلفة العالية، وتعقيدات السوق، وتراجع الدعم الأمريكى. ومع تراجع هذا الغطاء «الاقتصادى»، صعدت الشراكة الأمنية إلى الواجهة. فالجيش الإسرائيلى كثّف تدريباته الجوية والبحرية مع اليونان، واستفاد من المجال الجوى اليونانى بعد تقييد وصوله إلى الأجواء التركية، كما توسّع التعاون الاستخباراتى والعسكرى مع قبرص، التى سمحت بتدريبات إسرائيلية على أراضيها. وتشير تقارير الصحافة الإسرائيلية المنشورة خلال الفترة من 18 إلى 23 ديسمبر 2025، إلى أن مناقشات جرت -رغم نفيها رسميًا- حول إنشاء إطار لقوة ثلاثية سريعة الاستجابة، وهو تطور لم يكن مطروحًا بهذا الوضوح قبل سنوات.

الدافع المشترك لهذا المسار، كما تصفه الصحافة الإسرائيلية، هو القلق المتزايد من التحركات التركية فى شرق المتوسط، وسوريا، وليبيا. بالنسبة لأثينا، يكمن التهديد فى احتمالات التصعيد غير المحسوب فى بحر

إيجه، وبالنسبة لنيقوسيا فى واقع الجزيرة المقسّمة، والوجود العسكرى التركى الكثيف شمالها. أما إسرائيل، فترى فى تنامى النفوذ التركى عنصرًا قد يقيّد حريتها العملياتية مستقبلًا. هذه المخاوف المتداخلة هى ما يمنح هذا المحور تماسكه، حتى مع اختلاف الحسابات الوطنية لكل طرف.

• • •

لكن ما يهمنا من زاوية الأمن القومى العربى يتجاوز البعد التركى؛ فتعميق هذا التحالف الأمنى يعنى، عمليًا، إدماج إسرائيل فى منظومة أمنية متوسطية أوروبية، بما يمنحها شرعية أوسع كشريك أمنى «مستقر» فى نظر الاتحاد الأوروبى. هذا التطور يحمل انعكاسات مباشرة على الأمن القومى العربى، خاصة للدول العربية المطلة على المتوسط، ذلك أن إسرائيل، عبر هذا المحور، لا تتحرك فقط كفاعل شرق أوسطى، بل كلاعب متوسطّى يمتد تأثيره إلى قضايا الملاحة، وأمن الطاقة، وترتيبات ما بعد النزاعات فى ليبيا وغزة، وحتى معادلات الردع فى شرق المتوسط.

من منظور عربى أيضًا، يثير هذا التقارب ثلاثة تحديات رئيسية. أولها أن إعادة رسم التوازنات الأمنية شمال المتوسط قد تتم دون مشاركة عربية فاعلة، ما يضعف القدرة على التأثير فى أى نظام أمنى إقليمى قيد التشكل. ثانيها أن تعزيز الدور الأمنى الإسرائيلى فى المتوسط يمنح تل أبيب أوراق ضغط إضافية فى ملفات عربية حساسة، سواء الفلسطينية أو المرتبطة بأمن الغاز والممرات البحرية. أما التحدى الثالث، فيكمن فى أن هذا المحور قد يتحول، بمرور الوقت، إلى نواة لترتيبات أمنية أوسع، تفرض وقائع جديدة على المجال الاستراتيجى العربى من بوابة المتوسط.

• • •

فى الخلاصة، يكشف اجتماع تل أبيب، كما قرأته الصحافة الإسرائيلية نفسها، عن انتقال تقارب إسرائيل مع اليونان وقبرص من مرحلة التعاون المرن إلى شراكة أمنية أكثر وضوحًا. هذا التحول لا يمكن قراءته بمعزل عن الأمن القومى العربى، لأن ما يجرى فى شرق المتوسط لم يعد شأنًا أوروبيًا أو إسرائيليًا داخليًا، بل جزءًا من إعادة ترتيب أوسع لمعادلات القوة على تخوم العالم العربى. والتحدى أمام الدول العربية ليس فى معارضة هذا المسار لفظيًا، بل فى بناء رؤية متوسطية متكاملة تضمن ألا تُدار ترتيبات الأمن الإقليمى من دون حضور عربى مؤثر.

- **الصراع على غزة... بدائل متضاربة ويقين غائب - د. حسن أبو طالب – جريدة الشرق الاوسط – 2025/12/9**

لم يكن الصراع على قطاع غزة محتدماً سياسياً وعسكرياً وأمنياً، ومثاراً لجدلٍ بعضُه معلَن وأغلبه وراء الكواليس، كما هو حاصل هذه الأيام. الجميع يترقب الخطوة التالية في خطة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، التي تؤسس لإدارة القطاع وفق رعاية دولية ممثلة فيما يُعرف بمجلس السلام بقيادة الرئيس ترمب، وهو ما يتم التفاوض بشأنه وراء الكواليس من دون أن تظهر حتى اللحظة مؤشرات واضحة يمكن الاسترشاد بها لغزة الجديدة. ويبدو الأمر مفهوماً إلى حد كبير؛ فالتصورات الأميركية ذات عناوين براقة ومن دون تفاصيل يُعتد بها. وتعد إشكالية الدور المنوط لقوة الاستقرار ومن يشارك فيها ومن يُستبعد منها، إحدى القضايا الشائكة، التي لم تُحسم تفاصيلها بعد.

اليوم التالي لغزة، وفقاً للطرح الأميركي، الذي أكد تطبيقه ستيف ويتكوف مبعوث الرئيس ترمب، قبل يومين، ستكون بدايته قبل نهاية العام الحالي، أما انتشار القوة الدولية فسيكون في منتصف يناير (كانون الثاني) العام المقبل. ومع ذلك فلا يقين يمكن التعويل عليه. فالضغوط الأميركية على إسرائيل بخصوص بدء المرحلة الثانية تبدو لدى أغلب المتابعين ضغوطاً مترددة، بل متفهمة للمطالب والأعذار الإسرائيلية من دون أي لوم على الانتهاكات التي يقترفها جيش الاحتلال والموثَّقة يومياً. وهنا مربط الفرس كما يُقال؛ فمن دون التزام صادق وشفاف من كل الأطراف وأولهم البيت الأبيض نفسه، يظل اليقين غائباً، وفي أفضل الأحوال مُحاطاً بالشكوك.

هذا الطرح الأميركي لا يمثل سوى أحد البدائل. فثمة بديل إسرائيلي مُعلن، ومتعدد الأبعاد؛ أولها استمرار احتلال شرق القطاع، وعدم الانسحاب أبعد مما يُعرف بالخط الأصفر الحالي، الذي يمنح إسرائيل السيطرة على أكثر من نصف مساحة القطاع، والاستمرار في تدمير ما فيه من مقومات لا تتيح للفلسطينيين الموجودين فيه، أو الذين اضطروا إلى المغادرة منه سابقاً، ويتطلعون للعودة إليه لاحقاً، أن يجدوا ما يعينهم على البقاء مستقبلاً. هنا يأتي الشق الثاني من بديل إسرائيل، وهو الأخطر، وعنوانه تفريغ القطاع وتهجير أهله قسراً إلى المجهول. تصريحات إسرائيل بشأن فتح معبر رفح في اتجاه واحد للخارج، تجسد طموحها في جعل القطاع بلا فلسطينيين، مما يعني فرصة تاريخية للاستيطان والسيطرة على الأرض بلا سكانها الأصليين. الرفض المصري والعربي والإسلامي الجازم لهذه الترهات البائسة، هو حائط الصد الحقيقي لهذه الطموحات الاستعمارية، وهو العنصر الأقوى في فرض معادلة البقاء الفلسطيني والتمسك بالأرض حتى الوصول إلى خروج آخِر جندي إسرائيلي من القطاع.

بُعد ثالث لدى البديل الإسرائيلي، يُعنى بنشر الفوضى في القطاع، ودفع مكوناته العشائرية إلى الاقتتال تحت شعار مواجهة العنف الحمساوي بدعمٍ إسرائيلي مباشر ومُعلن معاً. لم تُخفِ إسرائيل لا سابقاً ولا حالياً نيتها في البحث عن بديل مجتمعي ليناطح «حماس» في نفوذها وحكمها للقطاع. جرَّبت سابقاً أساليب عدة؛ كتفويض قادة بعض العشائر حماية المساعدات وتوزيعها في مناطق يحددها الاحتلال، وتفويض قادة محليين مهام الأمن وفقاً للمتطلبات الإسرائيلية، وتشكيل مجموعات مسلحة تعلن صراحةً مهمة مواجهة «حماس» عسكرياً لصالح جيش الاحتلال، بل القيام بمهام استطلاع للمناطق والمباني التي يخطط جيش الاحتلال لاقتحامها، من دون مواجهة أي مصاعب. حالة مجموعة أو عصابة ياسر أبو شباب مثالٌ فجٌّ على خطط تفجير المجتمع الفلسطيني وبذر الفتن الدموية بين عشائره ومكوناته الأصيلة.

مع مقتل أبو شباب، وتحديداً وفق رواية خليفته غسّان الدهيني للإعلام العبري، برصاصة طائشة في أثناء نزاع بين قبيلة الظبري وأبو سنيمة، تتضح معالم الخطر في تفتيت المجتمع الفلسطيني، ولكن من جانب آخر يتجسد فشل العقل الإسرائيلي في فهم المعادلات المجتمعية الحاكمة في القطاع. فالاعتماد على مسلحين بلا مشروعية وبلا قبول من المجتمع الفلسطيني لن يحقق سوى الفشل، فهُم، كما ذكرت قبيلة الترابين التي أعلنت فرحتها بمقتل أبو شباب وتبرأت منه، نظراً لخيانته ودعم الاحتلال، ليسوا سوى «عرائس ماريونت» بيد الاحتلال، بلا أى نخوة وطنية.

ويظل السؤال الأهم: ماذا عن رؤية «حماس»؟ فهي تقبل التخلي عن حكم القطاع، وتقبل وجود سلطة تكنوقراط فلسطينية، وأن ينحصر دور قوة الاستقرار في مراقبة وقف إطلاق النار، مع وجود شرطة فلسطينية، من دون أي وصاية دولية، لكنها -وهو الأهم- لن تسلم سلاحها إلا للدولة الفلسطينية، وبعد انتهاء الاحتلال، وهو الأمر الذي يعني أنها ستظل مؤثرة في شؤون القطاع ما دامت الدولة الموعودة أمامها طريق طويل لا يقين بشأنه في ظل الظروف الراهنة. واللافت أن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، في مقابلة على هامش منتدى الدوحة، أكد وجوب تشكيل إدارة مدنية فلسطينية ذات مصداقية وقوة شرطة مدرّبة حتى يتسنى لحركة «حماس» إلقاء السلاح، مع استعداد الحركة لتسليم إدارة القطاع.

شِقٌّ من هذه الرؤية التركية يؤيد تأجيل تسليم سلاح «حماس»، وجزءٌ آخر يرى أن الأمر مرتبط بتشكيل قوة شرطة فلسطينية موثوقة، وليس الانتظار حتى إقامة الدولة الفلسطينية. البُعدان كلاهما؛ الاتفاق والاختلاف، يطرحان إشكالية مَن سيتحمل مسؤولية أمن القطاع في حال انسحب جيش الاحتلال تدريجياً كما تعد خطة الرئيس ترمب؟ ويظل المنظور المصري كما أوضحه وزير الخارجية، أن حكم غزة سيكون فلسطينياً وليس خارجياً بأي حال. والواضح أن تعدد تلك البدائل، وما فيها من تناقضات، يقف حجر عثرة أمام التوصل إلى خطة عمل يمكن تطبيقها عملياً، كما يؤجل اليقين بشأن اليوم التالي لغزة ولأهلها المنهكين.

- **واشنطن... تحدي هندسة التنازع الإقليمي - سام منسى – جريدة الشرق الاوسط – 2025/12/15**

يبدو أنَّ الزيارةَ الوشيكة التي سيقوم بها بنيامين نتنياهو إلى واشنطن أقربُ إلى استدعاء منها إلى دعوة ودية؛ فالرئيس الأميركي دونالد ترمب، الذي يجهد منذ أشهر في هندسة سياسة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، ضاق ذرعاً بممارسات نتنياهو التي تعوق مساراً يراه فرصة لتحقيق رؤيته للتسوية، والتلكؤ الإسرائيلي، وبخاصة تنفيذ المرحلة الثانية من خطة ترمب وهي الأكثر تعقيداً، تنبغي مناقشته مع نتنياهو مباشرة، إذ لا يزال أسير مقاربة أمنية محكومة بمنطق القوة، تُبقي المنطقة في دوامة الصراعات.

هذا التباين يظهر بوضوح في غزة وسوريا؛ ففي غزة، يسعى ترمب إلى تحقيق خرق يعيد إنتاج الأمن على قاعدة تسوية سياسية تتيح للفلسطينيين على الأقل، إطاراً انتقالياً قابلاً للحياة، وفتح مسار مستقبلي لكيان فلسطيني. أما نتنياهو، فكل ما يريده هو تهدئة أمنية تمكّنه من إعلان «انتصار مؤجل» يبرر بقاءه في الحكم، ويتيح لاحقاً تحقيق السياسات اليمينية المتشددة. وعلى الرغم من مرور أكثر من سنتين على الحرب، لم يقدم نتنياهو أي تصور واقعي لما بعدها، ولم يقبل بأي صيغة تمنح الفلسطينيين ما يفترض أنه جوهر الصراع: الحق الفلسطيني بتقرير المصير. ومن المفارقات أن تعنت نتنياهو بات اليوم عقبة أمام مشروع ترمب لغزة، وتحولت مواقفه عبئاً يهدد ضبط الإيقاع الإقليمي.

وفي سوريا، الخلاف لا يقل وضوحاً؛ فالإدارة الأميركية، مدعومة بغالبية الدول العربية والغربية والإسلامية، ذهبت باتجاه احتضان النظام الجديد برئاسة أحمد الشرع، معتبرة أن الانتقال السياسي، ولو بشروط واقعية ودون طموحات مثالية، أفضل من فوضى مفتوحة تحوّل بلداً مزقته الحرب إلى ساحة نزاعات متناسلة. واشنطن لم تعد معنية بإسقاط أنظمة بقدر ما تهتم بتثبيت مسارات يمكن أن تُدمج لاحقاً في رؤية شاملة للمنطقة مع دول «الناتو»، وضمنها تركيا. لكن نتنياهو لا يزال يتصرّف بمنطق ما قبل التبدلات: ضربات متقطعة، ومحاولات لخلخلة التوازنات الداخلية، واللعب على التناقضات المذهبية، ومواجهة دور تركيا والاستثمار بالفوضى السورية.

يضمحل هذا التباين في لبنان، حيث لا خلاف في الجوهر، وإن اختلفت الأساليب. واشنطن وتل أبيب تتقاطعان على ضرورة نزع سلاح «حزب الله» وحصر القوة العسكرية بيد الدولة اللبنانية. الولايات المتحدة ترى أن إعادة بناء لبنان لا يمكن أن تتم في ظل ازدواجية السلاح، فيما ترى إسرائيل أن استهداف الحزب حق مشروع ما دام يشكل تهديداً لأمنها. وهذا التوافق يجعل واشنطن تغض الطرف عن استمرار العمليات

الإسرائيلية في الجنوب، وقد تتسامح مع اغتيال أو استهدافات دقيقة لقادة الحزب وعتاده، ما دام أن ذلك يصب في خدمة الاستراتيجية الكبرى: إنهاء زمن المنظمات خارج الدولة.

بهذا المعنى، يمكن القول إن ثلاث استراتيجيات تتنازع المنطقة اليوم. الأولى: الاستراتيجية الأميركية - العربية مدعومة من تركيا، تسعى لإنهاء الحروب وإرساء سلام طويل الأمد عبر منظومة أمن إقليمي مشروطة بإنجاز تقدم في المسار الفلسطيني.

الثانية: الاستراتيجية الإسرائيلية التي لا تزال أسيرة منطق القوة الخشنة، عاجزة عن إدراك حدود السلاح، وفاقدة القدرة على تحويل الانتصارات التكتيكية إلى مكاسب سياسية، فحتى سقوط نظام بشار الأسد الذي أدى إلى خروج إيران وإن بدا مكسباً تاريخياً لإسرائيل، قبلته مكرهة، لأنه لن يقدم لها ما كانت ترغب فيه، ولا يستطيع أن يكون ركيزة في مشروعها الأحادي.

الثالثة: استراتيجية محور الممانعة بقيادة إيران التي تعيش حالة ارتباك غير مسبوق؛ فبعد خسارتها عنصر المبادرة في غزة ولبنان وسوريا، تراجع خطابها إلى شعارات لا تُقنع أحداً. فقدان الاستراتيجية القادرة على تحقيق الهدف الصعب التحقيق أو المتخيل، عمّق الانقسام داخلها بين متمسكين بنهج قديم ومناهضين له، لكن عاجزين عن ابتكار بدائل. هذا الارتباك ينسحب على حلفائها، إذ يتمسك «حزب الله» و«حماس» بالسلاح بوصفه هوية، فيما يتنازع قرارهما جناح يرفض الاعتراف بالتحولات وجناح يدرك الهزيمة لكنه بلا مخارج. وهكذا يبقى رهان المحور على عامل الوقت وتبدل مواقف الخصوم، بديلاً عن استراتيجية حقيقية للمستقبل.

تشترك هذه الاستراتيجيات في جملة من العيوب. أولاً: المسار المرجح في غزة وسوريا ولبنان لن يقود إلى سلام فعلي، بقدر ما يؤسس لتفاهمات أمنية تُسوق تحت عناوين التسويات أو السلام، دون أن ترقى إلى مستوى بناء نظام إقليمي جديد؛ بل تكتفي بتفاهمات أمنية. ثانياً: يغيب عن هذه الاستراتيجيات إدراك المتغير الاجتماعي؛ فالقوة وحدها لا تحسم الصراعات؛ بل قدرة الأطراف على مخاطبة مجتمعات فقدت الثقة بالوعود الكبرى، ولم تعد ترى مستقبلها في المقاومة أو التحالفات الخارجية؛ بل بتوفير الاستقرار والفرص واستعادة الثقة بالمؤسسات.

الجميع يراهن على الزمن، لكنه لم يعد ملكهم، فكل طرف يخسر مع مرور الأيام شيئاً من قدرته على التأثير؛ إسرائيل تخسر سمعتها وعلاقاتها، وإيران أوراقها، وواشنطن مصداقيتها. الزيارة هي اختبار لإرادة الجميع: هل يريدون مستقبلاً، أم استهلاك ما تبقى من حاضر هش؟

- **الطبع الأميركي يغلب التطبع! - سليمان جودة – جريدة الشرق الاوسط – 2025/12/4**

تجد نفسك أحياناً أمام مشهد في الحياة، وتشعر بأنه مرّ بك من قبل. تُحاول أن تتذكر متى بالضبط رأيته؟ وأين؟ ولكنك لا تصل إلى إجابة، فكل ما تذكره أنك مررت به، وبتفاصيله، أما ما عدا ذلك في الزمان أو في المكان فلا تذكر شيئاً.

شيء من هذا تجده في التحذير الذي أطلقه الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو لمغادرة السلطة. سوف تتابع المشهد الأميركي-الفنزويلي بين الرئيسين، وسوف تجد أنك رأيت ما يُشبهه تقريباً مرة، أو ما يُماثله بالضبط مرةً ثانية، وسوف لا تخونك الذاكرة هنا كما قد تخونك في مشاهد الحياة التي تصادفك على مر الأيام.

ستذكر أن الرئيس بوش الابن حذّر الرئيس العراقي صدّام حسين بداية هذه الألفية، داعياً إياه إلى الشيء نفسه، وأن الرئيس العراقي رفض الاستجابة للدعوة، وأنه كان لا بد أن يرفض، فلا يوجد رئيس دولة، مهما صغر حجمها أو حتى شأنها، يمكن أن يقبل بدعوة كهذه، حتى لو كانت من رئيس أقوى دولة في العالم.

لقد رفض صدّام دعوة بوش الابن، وكان يعرف أن رفضه يمكن أن يجرّه إلى ما لا يحبه، ولا تطيقه بلاده، ولكنه رفض ولسان حاله يُردد ما كان الشاعر أبو الطيب المتنبي يقوله:

وإذا لم يكن من الموت بُدٌّ

فمنَ العجز أن تكون جبانا

من الجائز ألا يكون صدّام حسين قد صادف هذا البيت من الشعر في حياته، فضلاً عن أن يكون من بين محفوظاته الشعرية، ولكنه في الغالب استحضر معناه في الموقف الذي وجد نفسه فيه، ثم راح يتصرف على أساسه، ومن بعدها كان ما كان مما نذكره في القصة كلها.

وقد عاش بوش الابن بعد ذلك، ورأى عواقب دعوته على العراق، وعلى غير العراق في المنطقة، وكان هذا أدعى إلى ألّا يتكرر الأمر من ساكن آخر للبيت الأبيض، لولا أن باراك أوباما كرره مع الرئيس حسني مبارك في أيام ما يُسمى «الربيع العربي». صحيح أن السياق كان مختلفاً، وصحيح أن حالة مبارك ليست كحالة صدّام، ولكن المضمون تقريباً واحد، كما أن الإصرار من جانب الرؤساء الأميركيين على تجريب ما تم تجريبه وتبين فشله واحد أيضاً، بل إن عدم قدرتهم على رؤية العواقب قاسم مشترك أعظم بينهم، والقضية تتجاوز عدم القدرة إلى عدم الرغبة، وبطريقة تستعصي على فهم كل متابع.

هذه المرة يعود الرئيس ترمب ويطلق دعوته إلى الرئيس مادورو، وبغير أن يكون للتجربة عند سابقيه رصيد لديه في الموضوع. فالمفترض أنه سمع عن دعوة بوش الابن مع صدّام، وأنه يعرف ما دعا أوباما الرئيس مبارك إليه. فإذا لم يحضر رصيد التجربة أمامه، فإن الذاكرة تُصبح بغير قيمة لدى الإنسان، وتنقطع الصلة بين التجربة في حياة الذين سبقوا ورصيدها في مواقف الذين لحقوا.

في كل مرة لم يكن دافع الدعوة المعلن هو الحقيقة، وإنما كان هناك دافع آخر يتوارى وراء كل دعوة من الدعوات الثلاث. كانت إدارة بوش الابن تتحدث عن مبرر تراه من وراء دعوتها صدّام إلى ترك السلطة، وكان المبرر أنها تريد المجيء بالديمقراطية للعراق، وكان مبرراً مثيراً للضحك بأكثر مما كان يُثير أي شيء آخر، فلا العراقيون اشتكوا في ذلك الوقت من شُحّ الديمقراطية في الأسواق، ولا الديمقراطية نفسها يمكن استيرادها من السوق الأميركية، ولا من غيرها.

وكانت إدارة أوباما تتكلّم عن أنها تريد تخلّي مبارك عن الحكم، استجابة لجماهير «الربيع» في ميدان التحرير، وكانت هذه كذبة كبيرة أخرى مثل كذبة الديمقراطية الكبيرة في العراق، ولم يكن الهدف الأميركي في حقيقته سوى رغبة في فتح الطريق أمام تيار سياسي بعينه في المنطقة، وعندما جاء هذا التيار إلى الحكم بعدها ثبت بالتجربة صواب ما قاله مبارك لأوباما وإدارته، وقد كان رأي مبارك أن أوباما مع أركان الإدارة في واشنطن لا يفهمون شيئاً في المنطقة، وأنهم مصابون بأمية سياسية إذا تعلّق الأمر بمنطقتنا هنا.

ولا تزال إدارة ترمب تتحدّث عن مخدرات قادمة من فنزويلا إلى الأميركيين، وعن أنها ترغب في منع هذه المخدرات، وهذا كلام لا ينطلي على عقل سليم، ولا يقبله منطق متماسك، وإذا شئنا فلنراجع احتياطي فنزويلا من النفط والغاز الطبيعي الذي لا يكاد يماثله احتياطي آخر في العالم، وعندها سيبدو حديث المخدرات لافتة ليس أكثر.

يقول المصريون في أمثالهم الشعبية إن «التالتة تابتة»، والمعنى أن المرء إذا أخذ فرصة ثالثة فهي فرصته الأخيرة. فهل يمكن أن يسري هذا على الدول كما يمشي على الأفراد؟... ربما... ولكن المشكلة أن التجارب الثلاث جزء من طبيعة السياسة الأميركية منذ أن صارت الولايات المتحدة على رأس العالم بعد الحرب العالمية الثانية، والمشكلة أيضاً أن الطبيعة لا تزال تغلب التطبع.